



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

متطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على

أداء الأسواق المالية

دراسة حالة السوق المالي الجزائري

من إعداد الطالبة: دقيش فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- ❖ أ / (أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- ❖ أ / عبد القادر دشاش (أستاذة محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقرا
- ❖ أ / (أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم إقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

متطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على

أداء الأسواق المالية

دراسة حالة السوق المالي الجزائري

من إعداد الطالبة: دقيش فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- أ/ (أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا ❖
- أ/عبد القادر دشاش..... (أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا ❖
- أ/ (أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا ❖

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

إليك يا حبيبة قلبي يا حنينة الصدر إليك يا عفيفة النفس

يا زكية الروح ويا قرة العين ويا مدرسة الحب

أمي الحبيبة حفظها الله

(أمي الغالية)

برا واحسانا واکراما

إلى الذى علمني كيف أجعل الصبر جسرا إلى الطموح

إلى من علمني معنى الحياه ومن امسك بيدي على دروبها

يا من تعلمت منه كظم الغيظ، وضبط النفس، وأدب الحوار

المربي الفاضل ومصدر الحلم

(أبي العزيز)

فخرًا و تقديرا

إلى من تحلو الحياة بوجودهم وتشرق الدنيا برضاهم (إخواني وأخواتي)

حبا ووفاء

إلى من ساندوني وساعدوني وبالعناية قد أحاطوني (أساتذتي)

اعتزازا وتقديرا واحتراما

إلى اصدقائي....

حبا ووعدا وتمني

ثمرة جهدي أضعها بين أيديكم عسى أن تنال رضاكم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً مرضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل الآية 19

يا رب لك الحمد لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، نشكر الله و نحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله و يدخره لنا يوم نلقاه

أشكر كل من ساعدني سواء بيده أو بلسانه أو بقلبه في إعداد هذه المذكرة و أخص بالذكر الأستاذ المشرف على عملي هذا " **دشاش عبد القادر** " الذي كان خير سند في اتمام هذا العمل

أتوجه بخالص الشكر الى الدكتور صياغ مُجَّد رمزي والدكتور خويلدي مُجَّد على مساندتهم ودعمهم

كما أشكر كل الزملاء و الاصدقاء الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على أداء الأسواق المالية، بإعتبار أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعتبر من أهم المفاهيم المحاسبية الهامة في ظل التكنولوجيات الحديثة، حيث يساهم في زيادة جودة المعلومات المالية وجودة التقارير المالية، مما يسهل اتخاذ القرار الرشيد بالنسبة لمستخدمي المعلومة المالية، إضافة إلى أن الأسواق المالية أصبحت عصب مهم لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية لأي بلد، كما يزيد من سرعة تدفق المعلومات المالية وجودتها ومصداقيتها، ورفع القدرة التنبؤية للمستثمر، مما يساعده في سرعة التحليل واتخاذ القرار المناسب في الوقت الملائم، وخلق فرص استثمار متكافئ مما يحسن من كفاءة الأسواق المالية.

ومن خلال دراسة الحالة وتحليل نتائج الإستبيان و إختبار الفرضيات تم التوصل في هذه الدراسة على أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنت سوف يكون له دور إيجابي في تحسين أداء الأسواق المالية، مما يرفع كفاءة هذه الأخيرة

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، السوق المالي، كفاءة السوق المالية.

Summary:

This study aims to address the issue of electronic accounting disclosure and its impact on the performance of financial markets, considering that electronic accounting disclosure is one of the most important accounting concepts in light of modern technologies, as it contributes to increasing the quality of financial information and the quality of financial reports, which facilitates rational decision-making for users of information. Financial, in addition to the fact that the financial markets have become an important nerve to move the wheel of economic development for any country, as it increases the speed of the flow of financial information, its quality and credibility, and raises the predictive power of the investor, which helps him in the speed of analysis and taking the appropriate decision at the appropriate time, and creating equal investment opportunities which improves From efficient financial markets.

Through the case study, the analysis of the questionnaire results and the hypothesis test, it was concluded in this study that disclosure based on the Internet will have a positive role in improving the performance of financial markets, which raises the efficiency of the latter.

Key words: electronic disclosure, financial market, financial market efficiency.

المقدمة

المقدمة العامة:

+ توطئة:

يسعى البحث إلى تركيز الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني، بصفته أحد تطبيقات تقنية المعلومات من خلال تبني النظم الالكترونية الحديثة التي أنتجت ثورة المعلومات والاتصالات، للاستفادة منها في دعم دور النظم الحاسوبية في الإيفاء بحاجات مستخدميها والتوافق مع التغيرات البيئية الحاصلة في بيئة المحاسبة، من أجل خدمة قرارات مستخدمي المعلومات الحاسوبية وبالأخص المستثمرين الحاليين والمرقبين والمتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسندات أو الإبقاء على ملكيتها.

وهنا سوف نسلط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات تطبيقه وأهميته وأثره على أداء الأسواق المالية، من خلال استغلال المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني، وذلك بالتطبيق على المؤسسات المدرجة بالسوق المالية الجزائرية.

+ طرح الإشكالية:

استنادا على ماسبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى تأثير تطبيق الإفصاح الحاسبي الإلكتروني على أداء السوق المالي الجزائري؟

ومن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطبيق الإفصاح الحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية؟
- ما هي متطلبات تطبيق الإفصاح الحاسبي الإلكتروني؟
- هل يؤثر الإفصاح الحاسبي الإلكتروني للمعلومة المالية على تطور السوق المالي الجزائري؟

+ الفرضيات:

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- البيئة الجزائرية تطبق الإفصاح الحاسبي الإلكتروني؛
- هناك عدة متطلبات ومقومات للإفصاح الحاسبي الإلكتروني تساعد على توفير المعلومات في الوقت المناسب؛
- يمكن القول أن الإفصاح الحاسبي الإلكتروني أصبح أمرا حتميا في تطور السوق المالي الجزائري وتحسين آدائه.

+ مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع تتجلى في مايلي:

• مبررات ذاتية:

- ✓ تخصصي في مجال المحاسبة كان السبب الأول في اختيار الموضوع؛
- ✓ الرغبة الذاتية والميول الشخصي في دراسة موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على وجه الخصوص، والتوسع المعرفي فيما يخص الأسواق المالية.

• مبررات موضوعية:

- ✓ تميز موضوع الإفصاح الإلكتروني بالحدثة على إثر التطورات التكنولوجية الراهنة؛
- ✓ محاولة اثراء الموضوع وتعميق الدراسة حول علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بتطور الأداء في المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية الجزائرية.

+ أهمية البحث:

- ✓ الأهمية العلمية: تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تنطرق إلى معالجة موضوع يتسم بالحدثة، وكذا من خلال توسيع المساحة المعرفية لموضوع الإفصاح الإلكتروني باعتباره أحد الجوانب الحديثة في المحاسبة المالية وبالتالي توفير مادة علمية، واثراء المكتبة المحاسبية لمساعدة طلاب العلم والمعرفة.
- ✓ الأهمية العملية: المساعدة في التطبيق العملي لإعطاء تصور عن متطلبات الإفصاح الإلكتروني وأثره على أداء السوق المالي الجزائري، وتحقيق المنفعة المرجوة من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومزاياه في ظل التطور التكنولوجي القائم.

+ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تسليط الضوء عن مفهوم الإفصاح الإلكتروني؛
- ✓ معرفة مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على أداء الأسواق المالية؛
- ✓ توضيح العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفاء؛
- ✓ بيان دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفاء.

+ حدود البحث:

- ✓ الحدود المكانية: سوق الجزائر للأوراق المالية (بورصة الجزائر)؛

✓ الحدود الموضوعية: لقد تم حصر موضوع الدراسة في: الافصاح المحاسبي الالكتروني و أثره على أداء الأسواق المالية؛

✓ الحدود الزمانية: سنة 2019.

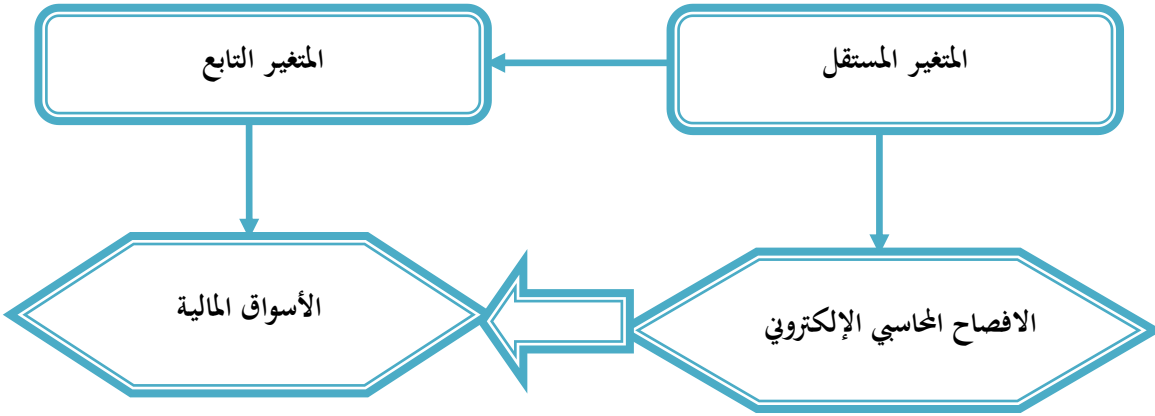
المنهج المتبع:

قصد الإمام بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية الرئيسية من خلال اختبار الفرضيات المطروحة، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول الى النتائج المراد تحقيقها فالمنهج الوصفي اعتمد في معالجة الفصل الاول والثاني الجانب النظري أما المنهج التحليلي اعتمد في دراسة حالة عبر مواقع شبكة الانترنت لمختلف المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر وفق مع يتماشى مع هذا الفصل.

صعوبات البحث:

✓ ان وقت انجاز هذه الدراسة تزامن مع انتشار وباء كوفيد 19 الذي طال بلدنا على غرار باقي دول العالم، مما سبب لنا نوعا من الضغوطات النفسية التي أثرت كثيرا على إنجاز العمل، وما يتطلبه من معلومات لإثرائه ووقت ايداعه.

نموذج الدراسة: يوضح المتغير المستقل والمتغير التابع



هيكل البحث:

للاجابة على التساؤل المطروح ولاختبار الفرضيات وتحقيق اهداف هذه الدراسة ارتبنا ان يكون تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول: الافصاح المحاسبي الالكتروني والأسواق المالية

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث،المبحث الاول تم تخصيصه للإفصاح الالكتروني (مفهومه، مراحل تطوره، مقومات ومتطلبات الإفصاح الالكتروني، اهميته، ومزاياه)، اما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الأسواق المالية

والتوسع فيها من حيث (مفهومها، أنواعها، خصائصها ومكوناتها، اضافة إلى كفاءة الأسواق المالية، ومستوياتها ومتطلباتها)، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه للدراسات السابقة التي شملت احدى متغيرات الدراسة حيث عرضنا دراسات خاصة بالافصاح المحاسبي الالكتروني، ودراسات أخرى تتضمن الأسواق المالية، وكذلك دراسات سابقة للمتغيرين معا تشمل العلاقة بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وتحسين كفاءة الاسواق المالية.

الفصل الثاني: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الالكتروني والأسواق المالية

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، شمل المبحث الاول مؤشرات قياس أداء كفاءة الأسواق المالية من حيث (مفهوم المؤشرات، انواعها، واهميتها)، اما المبحث الثاني فشمل الإفصاح في الأسواق المالية من حيث عدة نقاط (حدود الإفصاح واهميته في الاسواق المالية، علاقة الافصاح بكفاءة الاسواق المالية، أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها، أثر عدم التماثل المعلومات في الاسواق المالية، اضافة إلى المعلومات اللازمة للمستثمرين في الاسواق المالية، ومصادر الحصول عليها).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمدى تأثير الافصاح الالكتروني على المؤسسات المدرجة بسوق المالي الجزائري

دراسة حالة عبر الانترنت لمجموعة من المؤسسات الجزائرية وفق مع يتماشى مع طبيعة هذا الفصل.

الخاتمة: تتضمن الخلاصة والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ونتائج اختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول:

الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

والأسواق المالية

تمهيد:

شهدت تطبيقات تقنيات المعلومات في خدمة الشركات تطورات عديدة تتواكب مع التطور المستمر في هذه التقنيات، ولعل أبرز جوانب التطور في السنوات الأخيرة هو استخدام شبكة الانترنت لتكون وسيلة مهمة لحفظ ونشر وتوزيع البيانات والمعلومات والتواصل بين الأفراد والمجموعات والشركات، وكتقنية لبناء شبكات المعلومات الواسعة التي تتيح لمختلف قطاعات المستخدمين محليين أو دوليين الاستفادة من خدماتها. وفي ظل اقتصاد المعرفة اتجهت العديد من الشركات إلى الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية وغير المالية، من خلال مواقعها على الانترنت، حيث تحقق الشركات التي تنتهج هذا النوع من الإفصاح (نشر البيانات والمعلومات على شبكة الانترنت) علاقات افضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة مثل المستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء.

وستتطرق في الفصل الأول من هذه الدراسة الى الجانب النظري من خلال ثلاث مباحث متمثلة في:

- المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؛
- المبحث الثاني: الأسواق المالية؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

في ظل التغيرات المستمرة والتطور الهائل في مجال التقنيات والمعلومات والاتصالات والتزايد والنمو السريع في استخدام شبكة الانترنت، بدأت العديد من منظمات الأعمال ادراك أهمية استخدام هذه الشبكة، كأداة توزيع لقوائمها المالية في اطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالآتي:

- ✓ مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره؛
- ✓ مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته؛
- ✓ مزايا ومخاطر الإفصاح الإلكتروني ومقارنته بالإفصاح التقليدي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره

يعد الإفصاح الإلكتروني من أهم الاستخدامات المتطورة للانترنت، فقد أدى ذلك إلى إحداث تغير جوهري في بيئة التقرير التي تعتمد على الانترنت، وأصبحت طريقة الإفصاح التقليدية عن طريق الأوراق تستغرق وقتاً طويلاً لتوفيرها وتوصيلها إلى أصحاب المصالح. ونظراً للمزايا العديدة التي تعود على الشركات من النشر والإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، فقد أدى ذلك إلى تبني العديد منها هذه التقنية المتطورة، وإنشاء مواقع لها عن طريق شبكة الانترنت.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح الإلكتروني

هناك تعاريف عديدة للإفصاح الإلكتروني، وفما يأتي عدد من هذه التعاريف وهي كالآتي:

عرف الإفصاح الإلكتروني بأنه "نشر كل ما هو يتعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وايضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العامين.¹

كما عرف أيضاً أنه هو قيام المنشأة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل تجمع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، على وسائط إلكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية.²

¹ فيصل حسين سليم الزمات، مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 11، 2006، ص 99.

² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية وأثره على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، العدد 09، 2018، ص 702.

وعرفه آخر بأنه نشر كل ما هو متعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وايضا حاتمها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات الكترونية متاحة للمستخدمين.¹

كما عرف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنه يمثل احد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة لتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير المحاسبية من المعلومات والبيانات المحاسبية.²

وعرف أيضا على أنه هو قيام الشركة بعرض قوائمها المالية والايضاحات والتفسيرات اللازمة على موقع الشركة واطاحتها بشكل فوري لجميع أصحاب المصالح، مما يمكن أصحاب المصالح من الوصول الى المعلومات في الوقت المناسب وبكل يسر وسهولة، وبالتالي إمكانية اجراء التحليل والمقارنات اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة.³

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر نستنتج أن الإفصاح الإلكتروني هو عبارة عن انشاء موقع الكتروني او اكثر للشركة تنشر من خلاله قوائمها المالية والمعلومات والبيانات والتقارير الدورية الخاصة بها، بشكل فوري وبكل مصداقية وموثوقية لإفادة أصحاب المصالح المتعاملين معها والمستخدمين للشبكة المعلومات الدولية.

الفرع الثاني: مراحل تطور الافصاح الالكتروني

لقد مر نشر الالكتروني للتقارير المالية من زاوية تطور وسائل عرض تلك المعلومات إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: تتمثل هذه مرحلة في قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوفرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الالكترونية، والتي من الشائع تسميتها بملف (pdf) وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة، وانخفاض تكلفة انتاجه وعرضه، الا ان هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه حيث أنه يستغرق وقتا طويلا لتحويله، كما انه يفترق لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل بين أجزاء التقرير. وكذلك لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلا أن بيانات القوائم المالية لا تكون جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف (pdf) من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة ادخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتا طويلا.⁴

¹ عصام العرييد، محمد الحافظ قرطالي، أثر الإفصاح المحاسبي لإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الاسواق العربية للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 34، 2016، ص 52.

² محسن، محمد عبدالعزيز، وآخرون، مدى ادراك القطاع المصرفي لاهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة أربيل، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، العراق، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 141.

³ حسن محمود الشطناوي، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، المجلة العلمية للإقتصاد والأعمال، الأردن، المجلد 5، العدد 3، 2018، ص 292.

⁴ محسن، محمد عبدالعزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص 141.

المرحلة الثانية: اتسمت بتزايد عدد الشركات التي تمتلك مواقع الكترونية خاصة بها، وتم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطبوعة. بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة – التقليدية¹

المرحلة الثالثة: ازدادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة الكترونياً بالإضافة إلى استخدام طرق متطورة في عرض هذه المعلومات. وكذلك استخدام طرق متطورة في عرض المعلومات واستخدام لغة XBRL لاعداد التقارير المالية.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأهميته

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

هناك عدة مقومات لازمة لإنجاح المؤسسات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتمثل هذه المقومات في الآتي²:

- وجود برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل عرض البيانات؛
- توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية؛
- انشاء موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت؛
- وجود إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للشركة؛
- توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين؛
- بناء وسائل واجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومنتينة؛
- إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني؛
- استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

يعد استخدام التكنولوجيا في الإفصاح المحاسبي شرطاً ضرورياً لجميع الأطراف، سواء كانوا ينتمون إلى المجتمع المالي أو ليسوا جزءاً منه. لأنه ليس من الضروري فقط تحقيق الكفاءة في ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية والوصول إلى أكبر قاعدة للمستثمرين والزبائن في العالم، ولكن أيضاً للحفاظ على الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات المالية.³ ويمكن ان تختصر أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في مايلي⁴:

- ✚ يمكن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الشركة من توسيع نطاقها من حيث جمهور المستثمرين، ومن حيث مرونة العرض التقديمي والمحتوى المعلوماتي، وبالتالي توفير معلومات أكثر؛
- ✚ يمكن من سهولة وصول المعلومات المالية للمستخدمين عبر صفحة ويب الشركة من خلال البحث والتحميل؛
- ✚ مقارنة وتحليل المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب؛

¹ أحمد وجيه الدباغ، انصاف محمود دلال باشي، دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء سوق الأسهم السعودي نموذجاً، مجلة تنمية الرفادين، العراق، المجلد 35، العدد 113، 2013، ص 149.

² محسن محمد عبدالعزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

³ حسن محمود الشطناوي، مرجع سابق، ص 292.

⁴ أحمد وجيه الدباغ، انصاف محمود دلال باشي، مرجع سابق، ص 150.

يمكن الشركة من تحديث المعلومات بشكل مستمر وأقل تكلفة؛

الوصول المتساوي للمعلومات لكافة المستخدمين؛

خلق سرعة تأثير بالمتغيرات الخارجية والتفاعل معها، وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق، مما يساعد الشركة

على خلق فرص استثمار أكثر، وبالتالي تحقيق مركز قوي بين المتنافسين.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر الإفصاح الإلكتروني ومقارنته بالإفصاح التقليدي

الفرع الأول: مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تتمثل مزايا المحاسبي الإفصاح الإلكتروني فيما يلي¹:

- تخفيض تكاليف ووقت النشر وتوزيع المعلومات؛
- تحقيق خاصية الحيادية في توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، من خلال تأمين الاتصال الى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت؛
- تحقيق الاتصال مع المستخدمين جدد للمعلومات قد يكونوا غير معروفين للمنشأة؛
- تدعيم أساليب الإفصاح التقليدية والتعامل معها؛
- زيادة حجم البيانات المفصّح عنها وتحسينها؛
- توفير معلومات بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تحقيق الشفافية وتقليل درجة عدم تماثل المعلومات.

الفرع الثاني: مخاطر وتهديدات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

على الرغم من المزايا والفوائد التي يتمتع بها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، إلا أن هذه المزايا ترتبط بالعديد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وطبيعة أدواته ووسائله وتتمثل في:²

- بالنسبة للمنشأة الأعمال: هناك مخاطر أمن المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة، مثل دخول أشخاص إلى هذه النظم وسرقة البيانات أو تغيير محتواها.
- بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية: تتمثل هذه المخاطر في:
 - ✓ عدم التحقق من هوية منشأة الأعمال إذا لم تكن معروفة مسبقاً، فقد تكون البيانات المفصّح عنها في موقع المنشأة تعود لمنشأة وهمية لا وجود لها؛

¹ حسن محمود الشطناوي، مرجع سابق، ص 293

² حسين علاء علي مجّد، دور لغة الأعمال القابلة للإمتداد XBRL في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية، الفكر المحاسبي، مصر، دار المنظومة، 2016، المجلد 17، العدد خاص، ص 104.

✓ المخاطر المتعلقة بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونياً مثل أرقام بطاقة الائتمان، وغيرها من المعلومات الشخصية.

وكذلك هناك مجموعة أخرى من المبررات التي تدفع بالشركات لعدم استخدامها للإفصاح المحاسبي الإلكتروني وهي كالآتي:¹

✓ زيادة كلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع المحسوسة التي يحققها (ككلف بناء وإبقاء مواقع الأنترنت لعرض التقارير المالية، والكلف المستخدمة لتشغيل وإعداد التقارير على الأنترنت)؛

✓ زيادة مخاطر مقاضاة الشركة أو فقدانها ميزتها التنافسية بسبب خصائص تشغيل الشركات للبيانات والمنافسة في السوق؛

✓ قد يكون الهدف التي تبلغ عنه الشركة لا يتطلب أكثر من طبع تقارير سنوية، وذلك يعني إفصاحات تقليدية؛

✓ قد يسبب نشر المعلومات (كخسائر طارئة) آتياً خسائر في أسهم الشركة، أقل مما لو تم نشر هذه البيانات في نهاية الفترة المالية وفق الإفصاح التقليدي.

الفرع الثالث: مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مقارنة بالإفصاح المحاسبي التقليدي

يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني العديد من المزايا إذا ما قورن بالإفصاح التقليدي، والتي يمكن ان تمثل هذه المزايا مجموعة

من الدوافع التي تدفع بمنشآت الأعمال للإقبال نحو استخدام هذا النوع من الإفصاح ويمكن ايجاز هذه في مايلي:2

- يحقق النشر الإلكتروني للتقارير المالية تحفيظاً لتكاليف توزيع المعلومات، حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة اتباعها الإفصاح التقليدي، فضلاً عن اقتصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات؛
- يمثل النشر الإلكتروني للتقارير المالية اداة انتشار بالنسبة للشركة فهو موجه لعدد غير معروف وغير محدود من المستخدمين، الامر الذي يحقق للشركة الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب بل على المستوى العالمي؛
- تحسين امكانية وصول المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد اقل، اذ تسمح متصفحات الأنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات والتفاصيل محددة مسبقاً لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتاً وجهداً أكبر ونتائج أقل دقة؛

¹ فيصل حسين سليم الزمات، مرجع سابق، ص 109.

² محسن، محمد عبدالعزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

- يمكن أن يعمل الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني على تحسين ما تم افصاحه تقليدياً سواء من حيث كمية او نوعية المعلومات المفصح عنها، والمساهمة في توفير معلومات اكثر نفعاً للمسخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية؛
- يمكن أن يعمل الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني المستخدمين من ان يحملوا المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم، وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي؛
- يوفر ان يعمل الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني امكانية تكامل التقارير السنوية لعدة اقسام لوجود علاقات وثيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية، وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي؛
- يحقق الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر مشترك بين الشركة والمستخدمين، الامر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

المبحث الثاني: سوق الأوراق المالية

الأسواق المالية من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها الوحدات الإقتصادية في تمويل نشاطاتها المتعددة، وتلعب دوراً هاماً في عملية التنمية حيث تقوم بدور رئيسي في تجميع المدخرات بكافة أشكالها، لكن ليست كل أسواق المال يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية بحكم أنها تتطلب وجود موارد مالية مستمرة التدفق وكافية حتى تتمكن من تلبية كل إحتياجات وطلبات التمويل من طرف الطالبين لها.

حيث يعتبر السوق المالي هو أحد ركائز النظام المالي وهو قناة من قنوات التمويل، يتسم بكونه طريقاً مباشراً وسريعاً للحصول على الموارد المالية، يعتبر هذا الأخير الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل مدخرات الأفراد أو الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى طالبها أو الوحدات الإقتصادية التي تعاني العجز التمويلي لإتمام مشاريعها، وهذا ما يمكن أن نلمسه جلياً في دراسة مستوى كفاءة السوق المالي لأي بلد، ذلك أنها تعتبر كمؤشر على مدى تطور البلد أو تخلفه في الجانب المالي وفي مستوى تطور إقتصاده ككل.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

✓ ما هية الأسواق المالية؛

✓ خصائص الاسواق المالية ومكوناتها؛

✓ كفاءة الاسواق المالية.

المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية

الفرع الأول: تعريف الأسواق المالية

الأسواق المالية هي التي تتعامل بالأصول المالية متوسطة وطويلة الأجل، فهي تخدم أغراض الصناعة، التجارة، والحكومة والسلطات المحلية ومن هذا المنطلق فإن هناك عدة جوانب لمفهوم السوق المالي كالآتي:¹

سوق الأوراق المالية عبارة عن مكان يتم فيه تداول الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات، حيث يقوم بعملية التداول مجموعة من المتخصصين في هذا النوع من المعاملات، وبذلك تكون هذه السوق حيزاً لالتقاء البائع والمشتري ومن ثم تتحدد الأسعار وفقاً لقانون العرض والطلب.

ويعرف أيضاً أن يعرف سوق المال بأنه السوق الذي يتضمن جميع الوسطاء والمؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد، إذن فهو ليس ذلك المفهوم الضيق الذي يطلق على سوق الأوراق المالية أو البورصات فقط بل يتعداه إلى كل المؤسسات المتدخلة فيه.²

ويمكن تعريفه كذلك: على أنها أماكن اجتماع تجرى فيها المعاملات في ساعات محددة من قبل، ومعلن عنها على الأوراق المالية وذلك عن طريق سمسارة محترفين مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من المعاملات على أن يتم التعامل بصورة علنية سواء بالنسبة للأوراق المالية أو بالنسبة للأسعار المتفق عليها عن كل نوع.³

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن إستخلاص عدة حقائق عن الأسواق المالية⁴:

- أن السوق المالي هو الوسيلة التي يلتقي من خلالها البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق؛
- من الأركان الأساسية في السوق المالية توفر الوسطاء والمؤسسات المالية وقنوات الإتصال التي تقوم على تسهيل عمليات الإتصال بين البائعين والمشتريين؛
- سوق الأوراق المالية أو البورصة هي أحد أهم أجهزة السوق المالي، فيها يتم إلتقاء العرض بالطلب من خلال وسيلة من وسائل الإتصال المألوفة، وإجراء التعامل بالأوراق المالية المناسبة من خلال توفر شروط محددة، ووفقاً لقواعد ونظم محددة.

¹ سارة ذيب، مريم شعبانة، معوقات تطور أسواق الأوراق المالية المغربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، تبسة، 2015، ص 3.

² عبابسة فريدة، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2013، ص 3.

³ بن دحان ليندة، فعالية الأسواق المالية في دعم الاقتصاد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات، جامعة مستغانم، 2015، ص 7.

⁴ عبابسة فريدة، المرجع السابق، ص 4.

الفرع الثاني: أهمية سوق رأس المال:

وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:¹

- تحقق الأسواق المالية فوائد حيوية للنشاط الإقتصادي في مجموعه سواء كان للمدخرين الذين يقومون بتخفيض الإنفاق الإستهلاكي حاليا رجاء الحصول على عائد أكبر لاحقا، وكذلك بالنسبة للمستثمرين الذين يستثمرون هذه المدخرات المجمعّة من أجل زيادة أرباحهم وكذلك تحقيق زيادة في المستوى الحقيقي للإقتصاد سواء في الإنتاج أو الخدمات؛
 - تعد الأسواق المالية مجالا واسعا لتسهيل عمليات تبادل الأصول الإستثمارية فيما بين الأسر والمؤسسات والحكومة كأطراف إقتصادية رئيسية؛
 - ربط الأسواق المالية للنشاطات الإستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات الإستثمارية طويلة الأجل، حيث يلاحظ وجود الأدوات المالية قصيرة الأجل بجانب الأدوات المالية طويلة الأجل، وهكذا يتعايش الهامش الضروري للمضاربة مع النشاط المحوري للإستثمار فتتوفر السيولة المطلوبة، والتي تعتمد عليها المؤسسات في تشغيل عملياتها الجارية.
- كذلك تبرز أهميتها في الجوانب التالية :

- يمكن للأسواق المالية من خلال إدارتها ومكاتبها المتخصصة وخبرائها تقديم النصح للشركات المصدرة للأدوات المالية؛
- ضمان مناخ إستثماري يتسم بالشفافية بسبب إلتزام الشركات بالإفصاح المالي؛
- تساهم البورصة في إظهار كفاءة الشركات التي يجري تداول أوراقها المالية، حيث أنها تمثل سلطة رقابة خارجية غير رسمية فالشركات التي لا تتبع إدارتها سياسات إستثمارية وتشغيلية وتمويلية على مستوى عال من الكفاءة تحصل على نتائج أعمال مرضية وترتفع أسهمها في السوق، وبالعكس فالأخرى تنخفض أسهمها في السوق؛
- يعتبر وجود سوق أوراق مالية نشيط عاملا أساسيا في تطوير سوق رأس المال الأولي أو سوق الإصدار حيث تجعل الإصدارات الجيدة أكثر قابلية للتسويق مما يخفض من خطر ضمان هذه الإصدارات ويشجع على نمو بنوك الإستثمار.

الفرع الثالث: وظائف الأسواق المالية:

يؤدي سوق المال وظائف تفسر وجوده وأهميته في الإقتصاد الوطني وتتجلى وظائف سوق المال فيما يلي:2

- ✓ تقوم السوق بتهيئة الوسائل اللازمة كوسيلة بين المقرض والمقترض فهي تساعد بفعالية على ترصيد رأس المال من خلال الاستخدام الأفضل للموارد؛

¹ المرجع نفسه، ص 4 - 5

² بن دحمان ليندة، مرجع سابق، ص: 8

- ✓ توسيع قاعدة الملكية والمديونية لتمويل رأس المال؛
- ✓ إضفاء صفة السيولة والمرونة العالية لموجودات المالية والتي يصعب تصورها في حالة غياب هجت الأسواق؛
- ✓ توسيع قاعدة الخيارات لأصحاب المدخرات والثروة؛
- ✓ كما تعتبر أداة هامة لتجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال اقتناء الأفراد والشركة لما يتداول في هذه الأسواق من الأسهم والسندات ولها دور هام في القطاع المالي ضرورة إتاحة سوق مستمرة للأوراق المالية وذلك لإمكان استرداد المستثمر لمدخراته، وكذا مراعاة تحديد الأسعار المنافسة للأوراق وتفادي التقلبات العنيفة فيها؛
- ✓ كذلك تقوم بتوفير الحماية من أنواع عديدة من المخاطر إما من خلال توفير خدمات التأمين أو من خلال فرص بيع وشراء الأصول المالية المستقبلية لتغطية مخاطر تغير أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: خصائص سوق الأوراق المالية ومكوناتها

الفرع الأول: خصائص سوق الأوراق المالية: تتميز أسواق الأوراق المالية بعدة خصائص نذكر منها:¹

- سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تنظيماً عن باقي الأسواق المالية الأخرى نظراً لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقيود لتداول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تدبر العمليات في أسواق الأوراق المالية وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية؛
- يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية يتم فيها تداول الأدوات التي يتم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة؛
- التداول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم وكذلك المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب؛
- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر معلومات حول السوق واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

الفرع الثاني: مكونات الأسواق المالية: تتضمن الأسواق المالية من قسمين رئيسيين هما :

أولاً: السوق الأولية (سوق الإصدار): يعني أنه يتم إصدار الأوراق المالية لأول مرة سواء كانت أسهم أو سندات من طرف مؤسسات قائمة ففي السوق تنشأ العلاقة بين مصدر للورقة المالية لأول مرة فهو المقترض والمكاتب، وعليه يمكن تعريفه أنه "سوق

¹ سارة ذيب، مريم شعبان، مرجع سابق، ص 5.

الإصدارات حيث تنشأ فيه العلاقة بين المقرض والمقترض أو بين مصدر الورقة المالية والمكاتب فيها لأول مرة، ولذلك هو سوق مالي تتجمع فيه المدخرات لتحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكون موجودة من قبل.¹

أو بمعنى آخر أنها سوق ذات العلاقة المباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكاتب.

وتصنف هذه السوق إلى نوعين:²

أ - سوق التمويل المباشر: التي تتعامل في جميع الأوراق المالية الأولية التي تصدرها الشركات ذات العجز المالي وتسوقها مباشرة دون تدخل الوسطاء الماليين.

ب - سوق التمويل غير المباشر: ويقصد بها تلك الأسواق التي تتضمن جميع المعاملات التي تتم عبر الوسطاء، الماليين الذين يقومون بشراء الأوراق المالية من المقترضين، ويبيعون أوراق مالية ثانوية في الأسواق الثانوية.

ثانيا: السوق الثانوي (سوق التداول): يقصد به سوق التداول أو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية بعد إصدارها من خلال السوق الأولي، أي بعد توزيعها بواسطة بنوك الإستثمار ويمكن التمييز في هذا الصدد بين الأسواق المنظمة وغير المنظمة.³

وهو الذي تتداول فيه الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولى وتعمل فيه المؤسسات المالية التي تقوم بتنشيط تداول هذه الأوراق، وتوفير عنصر السيولة مثل شركات السمسرة وشركات إدارة محافظة الأوراق المالية.⁴

وتنقسم هذه السوق إلى نوعين:⁵

أ - سوق منظمة: وهي ما يعرف ببورصة الأوراق المالية، والبورصة هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية في أوقات محددة بواسطة أشخاص مؤهلين مخصصين بهذا النوع من العمل وهمالوسطاء، ووفق إجراءات وقوانين ونظم محددة.

ب - سوق غير منظمة (السوق الموازية): تجري عمليات التداول في هذا النوع من السوق على الأوراق المالية المسجلة في البورصة (السوق المنظمة) وغير المسجلة فيها دون وجود زمان أو مكان محدد لإجرائها، ويتم التعامل فيها في أوقات غير أوقات العمل الرسمية للبورصة، ويتحدد سعر الورقة المالية طبقا للتفاوض.

-السوق الثالثة: وهي جزء من السوق غير المنظمة، ويتكون في الغالب من الوسطاء والسماسرة غير الأعضاء في السوق المنظمة، رغم أن هؤلاء قد يحق لهم التعامل في الأوراق المالية المسجلة في السوق المنظمة، في حين أن الأعضاء في السوق المنظمة لا يحق لهم إجراء معاملات خارج سوق الأوراق المسجلة فيها، وتتميز معاملات هذه السوق بصغر تكلفتها، وكذا سرعة تنفيذها.

¹ بن دحمان ليندة، مرجع سابق، ص 11.

² سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص 6.

³ عبابسة فريدة، مرجع سابق، ص 14.

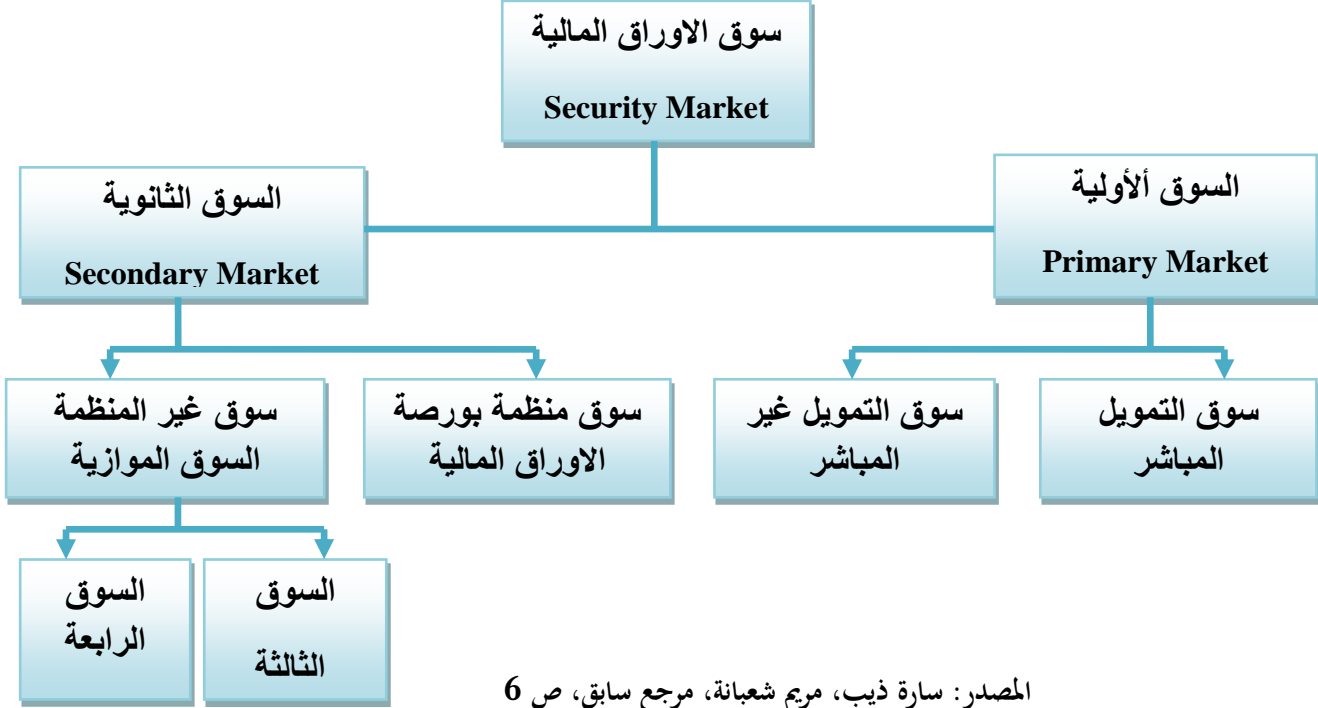
⁴ بوضياف عيبر، الأسواق المالية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة PGS، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص

12.

⁵ سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص 5.

- السوق الرابعة: وهي أسواق غير منظمة تقوم بعمليات البيع والشراء الكبيرة عن طريق التعامل المباشر بين المستثمرين، وليس من خلال السماسرة، ويتم التعامل فيها بين المستثمرين على كافة الأوراق المالية، وتمتاز بانخفاض التكاليف والبساطة في الإجراءات.¹

الشكل 1: مكونات أسواق الأوراق المالية



المصدر: سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص 6

المطلب الثالث: كفاءة الأسواق المالية

وفقاً لمفهوم كفاءة أسواق الأوراق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين وسوف تنطرق في هذا الفرع إلى كل من تعريف وخصائص وأنواع كفاءة أسواق الأوراق المالية ومتطلباتها ومستوياتها.

الفرع الأول: تعريف كفاءة السوق المالي

أولاً: تعريف كفاءة السوق

السوق الكفاء" هو السوق الذي يتساوى فيه سعر كل ورقة مالية مع قيمة الاستثمار في كل ورقة مالية."²

¹ بوضياف عيبر، المرجع السابق، ص 15-16

² نانسي عثمان طه نايل، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 16.

ويعرف أيضا "هو مدى توفر المعلومات للمستثمرين من سرعة وجودها وسهولة الحصول عليها وقلة تكلفتها، بحيث تعكس الأوراق المالية المتبادلة القيم الحقيقية للأصول المالية، وأن تكون حركة الأموال بسهولة وسرعة ودقة".¹

وكذلك هو "تلك السوق التي تعكس فيه أسعار التداول كافة المعلومات المتاحة في كافة الأوقات، اذا ظهرت معلومات جديدة عن احدى شركات التداول أسهمها يتحرك سعر السهم بسرعة و يرشد من حيث الحجم والاتجاه ليعكس هذه المعلومات الجديدة".

ثانيا: خصائص كفاءة الاسواق المالية

وفقا لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تتميز بها السوق الكفاء وهي كما يلي²:

- حرية تامة في تداول الأوراق المالية بدون أي قيود ضرورية، كما انه لا تفرض عليهم أي تكلفة تداول؛
- وجود عدد كبير من المتعاملين مما يعني عدم قدرة أي مستثمر على التأثير، بمفرده على الأسعار في تلك السوق؛
- يتصف المتعاملون في تلك السوق بالرشادة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة مما يدفعهم إلى السعي نحو تعظيم ثروتهم؛
- المعلومات متاحة للجميع من مقرضين، مستثمرين، الإدارة، الجمعيات الحكومية، مراقبي الحسابات دون أي تكلفة مما يؤدي تماثل توقعاتهم بشأن الشركات خلال الفترات القادمة.

ثالثا: أنواع كفاءة سوق الأوراق المالية: يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة هما:

(أ) - الكفاءة الكاملة: تشير هذه الكفاءة إلى قدرة السوق على جعل أسعار الأصول المالية تتعدل بشكل سريع وفوري وفقا لمحتوى المعلومات الواردة إلى السوق دون أن يكون هناك فاصلا زمنيا بين تحليل المعلومات الجديدة وبين الوصول إلى نتائج بخصوص السعر العادل، أو السعر التوازني للورقة المالية.³

وشروط السوق الكاملة تتوفر في النقاط التالية:⁴

- ✚ تماثل المعلومات: أي تكون المعلومات الاستثمارية متاحة للجميع بالقدر نفسه وفي الوقت نفسه ودون تكاليف؛
- ✚ وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعض على أسعار الأسهم؛
- ✚ للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها من الأسهم ودون شروط وبسهولة ويسر؛
- ✚ عدم وجود قيود على التعامل مثل: تكاليف إفلاس قانونية أو محاسبية؛

¹ عبد الرحمان مجَّد سليمان رشوان، مرجع سابق، ص 704.

² سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص ص، 16-17.

³ نفسه، ص 17.

⁴ عبابسة فريدة، مرجع سابق، ص 27.

✚ اتصاف المستثمرين بالرشد أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.

(ب) - **الكفاءة الاقتصادية:** في السوق الكاملة تكون القيمة السوقية للورقة المالية مساوية إلى قيمتها الحقيقية نظرا لعدم وجود فاصل زمني بين ورود المعلومات الجديدة حول حالة السوق وإنعكاساتها على أسعار الورقة المالية، أما الكلام عن الكفاءة الاقتصادية للسوق يفترض وجود فاصل زمني بين تجدد المعلومات حول السوق ثم إنعكاساتها على أسعار الورقة المالية، مما يجعل القيمة الاسمية أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية للورقة المالية لبعض الوقت على الأقل، غير أن المعتقد أنه بسبب تكلفة المعاملات والضرائب وغيرها من تكاليف الإستثمار لن يكون الفرق بين القيمتين كبيرا إلى درجة أن تحقيق المستثمر من ورائها أرباحا غير عادية خاصة في المدى الطويل.¹

الفرع الثاني: مستويات ومتطلبات كفاءة الأسواق المالية

أولا: مستويات كفاءة الأسواق المالية:

يعتبر مفهوم الكفاءة مفهوما نسبيا وليس مطلقا، لذلك قسم الباحثون مستويات الكفاءة إلى ثلاث أقسام أو مستويات هي:²

- **المستوى الضعيف:** يعني المستوى الضعيف لكفاءة السوق المالي بأن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي بالكامل، ومعنى ذلك أنه لا يمكن التنبؤ بسعر السهم اعتمادا على المعلومات المتاحة عن الأسعار في الماضي لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يعرف بالحركة العشوائية لأسعار الأسهم.

- **المستوى الشبه القوي:** دار الكثير من الجدل حول هذه الصيغة حيث إذا إتصف السوق الصيغة شبه القوية فإن هذه المعلومة تنعكس في أسعار الأسهم ويرجع الجدل حول هذه الصيغة إلى أن المحلل الذي يحاول تفسير سبب التسعير غير العادل لسعر السهم بإستخدام المعلومات المستقاة من القوائم المالية فإن هذا يعتبر مضيعة للوقت لأن هذه المعلومات المنشورة منعكسة في السعر الحالي للسهم.

- **المستوى القوي (الكفاءة القوية):** وفق لهذا المستوى يفترض أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، فهذه الصيغة اختبرت بطريقة غير مباشرة من خلال قياس العائد الذي تحققه فئات معينة من المستثمرين يفترض أن لها وسائلها الخاصة في الحصول على معلومات لإنتاج لدى مستثمرين آخرين بذات السرعة ويقوم بها المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار، والمتخصصون في تحليل الأوراق المالية.³

¹ المرجع السابق، ص 28

² نفسه، ص 28

³ سارة ذيب، مريم شعبان، مرجع سابق، ص 19

ثانيا: متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية:

يضمن السوق الكفاء وفقا لمفهوم المتقدم تحقيق التخصيص الكفاء للموارد المتاحة حيث يتم توجيه الموارد إلى أكثر المجالات ربحية، وفي هذا الصدد يلعب السوق الكفاء دورين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر

(1) **الدور المباشر:** يقوم على حقيقة مؤديها انه عندما يقوم المستثمرون بشراء أسهم منشأة ما، فهم في الحقيقة يشترون عوائد مستقبلية، هذا يعني أن المنشآت التي تتاح لها فرص استثمار واعدة سوف تستطيع بسهولة إصدار المزيد من الأسهم وبيعها بسعر ملائم مما يعني زيادة حصيلة الإصدار وانخفاض تكلفة الأموال.¹

(2) **الدور غير المباشر:** يعد إقبال المستثمرين على التعامل في الأسهم التي تصدرها المنشأة بمثابة مؤشر أمان للمقترضين، مما يعني إمكانية حصول المنشأة على المزيد من الموارد المالية من خلال إصدار سندات أو إبرام عقود اقتراض مع المؤسسات المالية وعادة ما يكون سعر فائدة معقول ولكي يتحقق التخصيص الكفاء للموارد المالية ينبغي توافر مايلي:

أ - **كفاءة التشغيل (الكفاءة الداخلية):** تعني كفاءة التشغيل قدرة السوق على إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وذلك في ظل وجود تكاليف للمعاملات منخفضة، وبالتالي تحدث عملية التداول بسرعة وبمجم كبير، ومن ثم تكون فرصة المتخصصين في تحقيق هامش ربح ضئيلة. ومن خلال زيادة الطلب على الأوراق المالية للمنشآت الواعدة، ترتفع أسعار الأوراق المالية للمنشآت الواعدة، في حين ينخفض الطلب على الأوراق المالية للمنشأة غير الواعدة، ومن ثم تنخفض أسعار الأوراق المالية لهذه المنشآت، ومن خلال تغير العرض والطلب يحدث التوازن في الاقتصاد القومي ومع تطور كفاءة سوق رأس المال تتطور الكفاءة التخصيصية في الاقتصاد وتحقق الكفاءة الاقتصادية.

ب- **كفاءة التسعير:** تعرف بأنها الكفاءة الخارجية لأنها تعتمد على وصول المعلومات إلى المتعاملين بالسوق بسرعة وتكلفة منخفضة ويكون أمام كل المتعاملين في السوق الفرصة لتحليل المعلومات وتحقيق الأرباح وينعكس هذا على صعوبة تحقيق أرباح غير عادية والمستثمر الذي يخسر يكون بسبب جهله وعدم تحليله للمعلومات المتوفرة في السوق.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من اجل إحاطة أكثر بموضوع بحثنا وقصد ضبط المتغيرات وطريقة الدراسة بما يخدم أهدافها ارتأينا أن نخصص مبحث كاملا للدراسات ذات صلة بالموضوع منها العربية والأجنبية وسنتناول مجموعة الاتفاقات والاختلافات بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للإفصاح الإلكتروني

هناك العديد من الدراسات الوطنية والعربية والأجنبية التي تحدثت عن أهمية تواجد الإفصاح الإلكتروني في ظل التكنولوجيات الحديثة حيث أصبح ضرورة حتمية للارتقاء بقيمة المعلومة ومصداقيتها، ومن بين هذه الدراسات نذكرها على النحو التالي:

1- دراسة (عبد الكريم عبد الغني عودة، 2010) بعنوان: المحاسبة الالكترونية واثرها في اتخاذ القرارات في المصارف التجارية، العراق.¹

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة الالكترونية وسرعة معالجة المعلومات ومساهمة التطور التكنولوجي في اتخاذ القرارات في المصارف التجارية، حيث اعتمدت الدراسة على المفهوم النظري للمحاسبة الالكترونية وأهميتها والفوائد المتوخاة من استخدامها من خلال دراسة ميدانية لستة مصارف عراقية بمدينة البصرة، وبالإضافة إلى توزيع استمارة الاستبانة على 60 موظف حيث تم تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، توصلت الدراسة إلى وجود أهمية كبيرة للمحاسبة الالكترونية في تسريع وتحسين استخراج ودقة المعلومات المالية للمصارف ومساعدتها على رفع كفاءتها من خلال السرعة والدقة في إنجاز التقارير المحاسبية وكذا الاعتماد على مدخلات المحاسبة الالكترونية في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على اطرار متخصصة محاسبياً وتقنياً في إعداد القوائم المالية الالكترونية، وتحديث وتطوير برامج نظم المعلومات المحاسبية وفق متطلبات الوضع القائم في المصرف.

2- دراسة (مجدي المليجي عبد الحكيم، نصر طه حسين، 2011) بعنوان: الافصاح المالي عبر الانترنت من وجهة نظر المستخدمين في البيئة المصرية.²

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية للشركات المصرية، من خلال الأبعاد المختلفة للإفصاح المالي عبر الانترنت، وكذلك فهم توجهات مستخدمي الإفصاح المالي عبر الانترنت، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام محدود أو متوسط بالإفصاح المالي عبر الانترنت بمختلف أبعاده من طرف المستخدمين في بيئة الأعمال المصرية، وتم تفسير ذلك على أنه قلق حول التقارير المالية مما ينعكس سلباً على رؤية وسهولة الاستخدام المتوقعة من طرف المستخدمين، وفي ظل في هذه النتيجة أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بضوابط أمان المعلومات من طرف واضعي التشريعات المتعلقة بالتقرير المالي عبر الانترنت، كما أوصت كذلك بالتزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بنشر تقاريرها المالية عبر الانترنت بأسلوب يسهل على المستخدمين الوصول إليها مما يساعد الشركات المصرية على جذب مستثمرين أكثر.

3- دراسة (Joung W. Kim, et al ، 2012) بعنوان:

"The Effect of First Wave Mandatory XBRL Reporting across the Financial Information Environment".³

¹ عبد الكريم عبد الغني عودة، المحاسبة الالكترونية واثرها في اتخاذ القرارات في المصارف التجارية، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، العراق، 2010، ص ص، 242- 253 .

² مجدي عبد الحكيم المليجي، نصر طه حسين عرفة، الإفصاح المالي عبر الانترنت من وجهة نظر المستخدمين في البيئة المصرية، جامعة نهباء، مصر، 2011، ص ص، 1 - 40 .

Joung W. Kim; Jee-Hae Lim; Won Gyun No "The Effect of First Wave Mandatory XBRL Reporting across the Financial Information Environment. Journal of Information Systems; volum 26; Issue1; 2012; p p; 127 - 153.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلزامي عن القوائم المالية الإلكترونية باستخدام لغة xbrl على الجوانب المختلفة لبيئة المعلومات المالية والتغيرات التي ستحدث نتيجة ذلك، فهناك توقع بانخفاض الوقت و التكلفة اللازمين لحصول المستخدمين على المعلومات وتحليلها، وتسهيل مقارنة البيانات. حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام لغة xbrl حسن من كفاءة تحليل البيانات، وعزز من تدفق المعلومات وساعد على تحقيق أداء سلس في سوق رأس المال؛ بسبب تقديم القوائم المالية بتنسيق موحد مما يجعل لغة xbrl أداة أساسية للمتعاملين في السوق الأوراق المالية، كما أدى استخدامها إلى انخفاض مستوى تقلب عوائد الأوراق المالية، كما أظهرت النتائج أيضا أن الإفصاح المحاسبي بلغة xbrl سيققل من حدة مخاطر المعلومات، وسيعزز من الدقة و الشفافية، وبالتالي سيققل من مستوى عدم تماثل المعلومات مما سيؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل.

4- دراسة (مصطفى غانم مُجد الأسطل، 2013) بعنوان: معايير تقييم الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية.¹

هدفت الدراسة إلى تقديم اطار متكامل لمعايير تقييم كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وقياس أثر وانعكاسات تطبيق هذه المعايير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، حيث اعتمدت الدراسة على الدراسة الميدانية للأطراف المهتمين بتطبيق معايير تقييم كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من محللين ماليين وممارسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى تحسين كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، مما يؤدي إلى تعظيم درجة الاستفادة من المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وترشيد قراراتهم، حيث أوصت الدراسة بوضع قواعد خاصة بالشركات المدرجة في البورصة المصرية والزامها بنشر تقاريرها المالية بصورة منتظمة وارسالها للبورصة عبر مواقعها الإلكترونية.

5- دراسة (حسين علاء علي أحمد، 2013) بعنوان: دور لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد XBRL في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقوائم المالية.²

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد xbrl في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقوائم المالية، ومساهمتها في تحسين نوعية المعلومات وشفافيتها وضمن موثوقيتها مما يزيد من أثرها الإيجابي على النشر الإلكتروني للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية، حيث اعتمدت الدراسة على التوسع في الجانب المعرفي للإفصاح الإلكتروني وأهميته، ومزاياه، واسهامات لغة xbrl في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقوائم المالية حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام لغة xbrl يتيح امكانية التصنيف الموحد للبيانات المالية بالشكل الذي يسمح للمحللين الماليين بتحسين قابلية التقارير المالية، لاجراء المقارنات للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها

¹ مصطفى غانم مُجد الأسطل، معايير تقييم الإفصاح المحاسبي و مدى تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية، بحث تكميلي لنيل شهادة ماجستير محاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص ص، 107 – 167 .

² حسين علاء علي أحمد، دور لغة الأعمال القابلة للامتداد xbrl في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس ، دار المنظومة، المجلد 17، عدد خاص، 2013، مصر، ص ص، 96 – 122 .

عموديا وأفقيا وبدقة عالية، مما يرفع كفاءة وفعالية التحليل المحاسبي، إضافة إلى أنها تساهم في تطوير وسرعة معالجة البيانات، وبالتالي تخفيض تكاليف اعداد ونشر وتبادل واستخدام بيانات التقارير المالية مما يزيد في سرعة وكفاءة أداء المحاسبين بمنشأة الأعمال.

6- دراسة (مُجَّد الطاهر الأخضرى، 2016) بعنوان: أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المفاهيم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والخصائص النوعية وضرورة توافرها حتى تحقق المعلومات المحاسبية المنفعة لمستخدميها، وابرز أهمية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، ومعرفة واقع استخدام هذا النظام الإلكتروني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتشخيصه وتقييم اثره عليها، تمت دراسة حالة لشركة سونلغاز مديريةية التوزيع ورقلة وبعض الفروع الأخرى التابعة لها، حيث استخدمت أداة المقابلة لتشخيص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في الشركة محل الدراسة، كما تم استخدام الاستبانة (60 استمارة) لمعرفة آراء المحاسبين في تقييم النظام، ومعرفة اثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لثلاث انشطة بشركة سونلغاز(نشاط انتاج الكهرباء، نشاط تسيير شبكة نقل الكهرباء، ونشاط توزيع الكهرباء والغاز)، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها أن نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يساهم في تعزيز خاصية قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وخاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية، كما يساهم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تحقيق تقسيم المهام والصلاحيات بالنسبة للعمل المحاسبي المالي والفصل بين الوظائف مما يعكس تحقيق تنظيم محاسبي لائق، كما اوصت الدراسة بمراجعة متطلبات متخذي القرار بالمؤسسة أثناء تطوير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بما يضمن توفير المعلومات في الوقت المناسب، ورفع قدرة النظام في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

7- دراسة (ريباز مُجَّد حسين مُجَّد، 2017) بعنوان: الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.²

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني والمزايا التي يقدمها ومدى تأثيره في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبيان دور الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية المنشورة في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وابرز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ظل التطورات التكنولوجية واستخدام شبكات الأنترنت وظهور عملية النشر وتوزيع القوائم المالية للشركات إلكترونيا، وما يقدمه من مزايا تؤثر في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، كم اعتمدت الدراسة على دراسة ميدانية لسوق العراق للأوراق المالية، وذلك لتوضيح مساهمة الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل

¹ مُجَّد الطاهر الأخضرى، أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

² مُجَّد حسين مُجَّد ريباز، الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية و دوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة تكريكت، المجلد 1، العدد 37، 2017، ص ص، 330 – 335.

المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تصميم إستمارة إستبانة شملت ثلاث محاور حيث يتضمن المحور الأول مفهوم وطبيعة الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية، المحور الثاني مدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تحسين كافة الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، والمحور الثالث دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية. حيث وزعت على المستثمرين والمحللين الماليين وسماسرة الذين يتعاملون بالأوراق المالية ضمن إطار سوق العراق، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الإفصاح الإلكتروني يحقق كثير من المزايا والفوائد التي لا يمكن تحقيقها في ظل الإفصاح التقليدي بسهولة. كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية في سوق العراق للأوراق المالية أن إفصاح الإلكتروني في السوق لازال في خطواته الأولى إذ لا توجد قواعد وتعليمات محاسبية لتنظيم وتقنين الممارسات العملية للإفصاح على المواقع الإلكترونية هذا إلى أن جانب السوق يفتقر إلى العديد من المتطلبات المادية والفنية التي من شأنها أن ترتقي بالسوق وتجعله في مصاف الأسواق المالية للدول المتقدمة.

8- دراسة (محمد صالح بلول، وآخرون، 2017) بعنوان: متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر.¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح الإلكتروني وتحديد متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر، حيث أصبح الإفصاح الإلكتروني محل انتشار واهتمام كبير في ظل التكنولوجيات الحديثة، وهذا تلبية لمستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وفي صورة آمنة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم التطرق إلى عدة جوانب متعلقة بالإفصاح المحاسبي من جهة والإفصاح الإلكتروني من جهة أخرى، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبانة من ثلاث محاور المحور الأول يتعلق بالأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني والمحور الثاني حول متطلبات الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية، أما المحور الأخير يتعلق بأسس نجاح الإفصاح الإلكتروني، حيث وزعت هذه الإستبانة على الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني يعتبر دعامة فكرية للمحاسبة المالية ووسيلة معاصرة لتوفير أساليب جديدة لنشر وتقديم وجودة المعلومات من خلال توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية، كما يساعد الإفصاح الإلكتروني في توفير فرص متكافئة لمستخدمي القوائم المالية مما يدعم ثقتهم في الاعتماد على هذه القوائم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومن بين ما أوصت به الدراسة ضرورة اعداد برامج متخصصة في اعداد تشغيل وعرض البيانات المالية وتطوير أساليب الإفصاح الإلكتروني مع ضرورة بناء اجراءات رقابة داخلية وحمايتها حتى يضمن ذلك أمان المعلومات المنشورة عبر المواقع الإلكترونية، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل بورصة الجزائر من اجل الاستفادة من المزايا المرجوة من الإفصاح الإلكتروني.

9- دراسة (خمقاني هاجر، 2017) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الاتصال المالي في المؤسسات.²

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح الإلكتروني في المؤسسات، ومساهمات الإفصاح الإلكتروني في تفعيل الإتصال المالي، وإبراز أهميته في سرعة نشر التقارير المالية للمؤسسات وتفعيله في تعزيز الاتصال المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة

¹ محمد صالح بلول، و آخرون، متطلبات الإفصاح للقوائم المالية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017.

² خمقاني هاجر، دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الاتصال المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي بغرض التعرف على دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الاتصال المالي في المؤسسات والمنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على المقابلات الشخصية، إضافة إلى تصميم استبانة تتضمن ثلاث محاور المحور الأول يتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة (المؤسسات)، والمحور الثاني متطلبات وأهمية الإفصاح الإلكتروني في المؤسسات والمحور الثالث مساهمة الإفصاح الإلكتروني في تفعيل الاتصال المالي بالمؤسسات الجزائرية، وخضع لتحكيم من قبل أساتذة مختصين في المحاسبة، حيث هدفت إلى معرفة مدى توفير المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإفصاح الإلكتروني ومعرفة مدى مساهمة إفصاح إلكتروني في تعزيز الاتصال المالي للمؤسسات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني يتطلب توفر موقع إلكتروني فعال إضافة إلى أنه يتميز بعدة مزايا مقارنة بالإفصاح المحاسبي التقليدي باعتباره همزة وصل بين المؤسسات ومستخدمي القوائم المالية وبأقل تكاليف ومساهمة الإفصاح الإلكتروني في تعزيز خاصية الوقت المناسب للمعلومة المالية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام المؤسسات بإنشاء مواقع إلكترونية فعالة، وكذا ضرورة اتباع المؤسسات لنفس محتوى المعلومات المالية المفصوح عنها إلكترونياً من أجل تفعيل الاتصال المالي بها.

10- دراسة (المقدم إيمان، 2017) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة).¹

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة وحدود الإفصاح الإلكتروني في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وبيان تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية (الملاءمة)، وما مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال معرفة ماهية الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية، والمنهج التحليلي في الاعتماد على أداة المقابلة مع موظفي بنوك وإطارات في شركات إقتصادية وموظفي في إدارة الضرائب لإثراء الموضوع ومعرفة مدى اعتماد مستخدمي المعلومة المالية على الإفصاح الإلكتروني، بالإضافة إلى دراسة حالة للشركة الوطنية للتأمين SAA وحدة ورقلة لمعرفة مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية (الملاءمة) في البيئة الجزائرية، كما قامت الدراسة بتصميم إستبانة لعينة الدراسة التي شملت أساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي أو القرييين من هذا التخصص المهنيين المعتمدين (محاسب ومحافظ الحسابات والمهنيين المعتمدين) والموظفين أو الإداريين ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الإقتصادية. لمعرفة مدى قدرة تأثير الإفصاح الإلكتروني على توفير المعلومات المالية بالتنوع وبالكمية اللازمة لمختلف المستخدمين لها، ولمعرفة ما إذا كان الالتزام بمتطلبات الإفصاح الإلكتروني من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية، ومعرفة درجة تأييد وموافقة أفراد العينة لهذا النوع من الإفصاح، وبعد تجميع البيانات وتبويبها تم معالجة البيانات وتحليلها، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الإفصاح الإلكتروني سيكون له أثر كبير في تعزيز جودة المعلومات المالية، والتوسع في شبكة الأنترنت من شأنه تعزيز جودة المعلومات المالية، وأن الإفصاح الإلكتروني غير ملائم للواقع المهني الجزائري، وذلك لنقص التأطير البشري في المعلوماتية في حين اعتقد البعض أنه ملائم وقد حان الوقت لمواكبة الاقتصاد العالمي. ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة إلزام المؤسسات الجزائرية بضرورة نشر تقاريرها المالية بشكل دوري لتعزيز الإفصاح والشفافية وإتاحتها لأصحاب المصالح

¹ إيمان المقدم، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

لزيادة ثقتهم بها، بالإضافة إلى إلزام الشركات على الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها.

11-دراسة (صديقي مسعود، دشاش عبد القادر، 2018) بعنوان: دور الإفصاح الحاسبي الالكتروني في تعزيز جودة المعلومة.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية، وما مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية في البيئة الجزائرية، وما مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية، وما مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية الملائمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق الى الإفصاح الحاسبي الالكتروني و العوامل التي أدت وظهوره وتطوره ومفهوم جودة المعلومة المالية وقياسها وابعاد تحقيق جودة المعلومة، حيث اعتمدت الدراسة على تصميم استمارة إستبانه (50 استمارة) تم توزيعها على الأكاديميين والمهنيين والموظفين ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة بالمؤسسات وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج الإحصائي SPSS حيث اسفرت نتائج الدراسة على أن الإفصاح الإلكتروني سيكون له أثر كبير في تعزيز جودة المعلومات المالية، وأن الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ملائم للمستثمرين الأجانب كونه يساعدهم في عملية اتخاذ القرار، وإن أغلب مستعملي المعلومة المالية يرون أن الإفصاح الالكتروني غير مناسب للبيئة الجزائرية وذلك نتيجة المخاطر التي تترتب عليه وكذلك ارتفاع التكاليف.

12- دراسة (موسى عسال، 2018) بعنوان: دور الإفصاح الحاسبي الالكتروني في تعزيز جودة المعلومة.²

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة موضوع الإفصاح الحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية، وما يحققه هذا الإفصاح من سرعة ودقة وعرض هذه المعلومات، ويعتبر ايصال المعلومات الى مستخدمي المعلومة المالية بالوقت المناسب والدقة والجودة، من أهم الأنشطة المحاسبية لما لها أثر كبير في نقل هذه المعلومات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق اهداف الدراسة تم التطرق إلى الإفصاح الحاسبي الإلكتروني، مفهومه، ومراحل تطوره و مامدى تأثيره على جودة المعلومة المالية، حيث اعتمدت الدراسة على دراسة عينة من الشركات الجزائرية التي لها مواقع الكترونية ومدى درجة الإفصاح فيها، اضافة الى دراسة حالة لشركة التأمين SAA، كما تم استخدام أداة الاستبانة حيث شملت عينة الدراسة بعض المحاسبين والمهنيين في البيئة الجزائرية لمعرفة مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على جودة المعلومة المالية، وخلصت النتيجة إلى أن الإفصاح الإلكتروني له أثر إيجابي على جودة المعلومة المالية، حيث يعتبر وسيلة اتصالية فعالة بين الشركة ومستخدمي المعلومات المالية، والذي يؤدي بدوره إلى جلب المستثمرين الأجانب وضمان تدفق الأموال، لما يولده من ثقة في مستخدمي المعلومة المالية، كما خلصت النتائج أيضا إلى أن الإفصاح الإلكتروني غير ملائم للبيئة الجزائرية لما يترتب عنه من مخاطر وارتفاع في التكاليف. ومن بين أهم ما اوصت به الدراسة أنه ينبغي إلزام الشركات الجزائرية بانشاء مواقع الكترونية فعالة لما له أثر مباشر في علاقتها مع دول اخرى، حيث تحتوي هذه المواقع على كافة المعلومات الجوهرية

¹ صديقي مسعود، دشاش عبد القادر، دور الإفصاح الحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، 2018، ص ص، 113 – 134.

² موسى عسال، دور الإفصاح الحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

المرتبطة بالتقارير السنوية من أجل الحصول على معلومات متكاملة، إضافة إلى زيادة الوعي وإدراك مستخدمي المعلومة المالية بأهمية الإفصاح الإلكتروني و المزايا التي يحققها.

13- دراسة (زين عبد مالك، بلول مُجد الصالح، 2019) بعنوان: دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (xbrl) في تحسين جودة المعلومات المالية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL، في ظل تنامي هذا النوع من اللغة على المستوى العالمي لذلك قامت الدراسة بتحديد دور لغة XBRL، ومساهمتها في تحقيق جودة المعلومة المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق لعدة جوانب من بينها الإطار العام للإفصاح المحاسبي الإلكتروني، ومفاهيم حول جودة المعلومات المالية، وأخيرا لغة الإفصاح الإلكتروني XBRL، وقد خلصت الدراسة إلى أن للإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية علاقة وطيدة، إذ تتأثر هذه الأخيرة بمستوى الإفصاح الإلكتروني لما له من دورا فعالا في تعزيز جودة المعلومة المالية من خلال توفير خاصيتي الشفافية والموثوقية، كما أوصت الدراسة بزيادة الوعي المحاسبي من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات، وأن العمل بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة مستقبلا يحتم إيجاد تطبيقات وبرامج حماية فعالة.

14- دراسة (سباق وفاء، 2019) بعنوان: متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني وأثره على ملاءمة المعلومات المالية دراسة ميدانية اتصالات الجزائر.²

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني على ملاءمة المعلومات المالية، حيث تطرقت الدراسة إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، متطلباته ومقوماته ومراحل تطوره، إضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية الملاءمة والموثوقية وخصائصها، وفي سبيل تحقيق أهداف تم الاعتماد على حالة عبر شبكة الانترنت لمجموعة من الشركات الجزائرية، بالإضافة إلى إجراء مقابلة، ودراسة ميدانية استهدفت 70 فرد من المهتمين بمجال المحاسبة، من خلال تصميم استمارة إستبانة مكونة من 13 فقرة متعلقة بموضوع الدراسة وتمت معالجة المعطيات إستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي spss، حيث أسفرت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني وفق شبكة الانترنت سوف يكون له دور ايجابي في تعزيز المعلومات المالية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المالية أهمها الملاءمة، كما اعتبرت متطلبات الإفصاح الإلكتروني توفر موارد مادية وبشرية، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة وضع معايير مهنية وقانونية تلزم الشركات الجزائرية إستخدام الإفصاح الإلكتروني؛ إضافة إلى إلزام الشركات على الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها.

15- دراسة (مقرحي بشير، و آخرون، 2019) بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.¹

¹ زين عبد الملك، بلول مُجد الصالح، دور لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (XBRL) في تحسين جودة المعلومات المالية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2019، ص ص، 1 - 13.

² سباق وفاء، هيئة هانية، متطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على ملاءمة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة " دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني EAIS " في إتخاذ القرارات المالية الرشيدة في المؤسسة الإقتصادية، واطهار الأخطار التي تهدد أمن وسلامة نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني EAIS، وتوضيح الفرق بين النظام التقليدي ونظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني EAIS، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي الإلكتروني وخصائصه، ومكوناته وعناصره ومقارنته بالنظام التقليدي إضافة إلى المخاطر التي تهدد أمن وسلامة النظام والطرق الوقائية منها، كما تطرقت أيضا الى عملية اتخاذ القرارات المالية، مراحلها، وعناصرها، وعلاقة بينها وبين النظام المحاسبي الإلكتروني، كما اعتمدت الدراسة على الإستبيان الذي صمم خصيصا لخدمة أهداف الدراسة، وتم توزيع 22 إستبيان على أفراد عينة البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي، التي شملت خمسة فئات (المدير العام والمدراء الفرعيين، أعضاء مجلس الإدارة، رؤساء المصالح، والفئة الأخيرة تضم المدقق المالي، محاسب معتمد، محافظي الحسابات داخل (B.E.A) أو الخارجيين المتعاقدين مع (B.E.A)، حيث اسفرت نتائج الدراسة على ان نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني EAIS يوفر المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المناسبة لإتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب، كما أنه قضى على مشاكل النظام التقليدي بقضائه على مشكلة الأوراق وعواقب التنقل، مما ساهم في تقليل تكاليف عملية اتخاذ القرارات، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني EAIS لما له من أثر إيجابي ومهم على أداء المؤسسة، إضافة إلى توعية الموظفين بأهمية هذا النظام في ترشيد القرارات المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت كثير من الدراسات على أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال نشر التقارير المالية عبر الانترنت وعلى مواقع الشركات، وذلك لما لها من أهمية في توفير المعلومات المناسبة للأطراف المستفيدة، لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب. كما اتفقت على أهمية التطور في الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL في تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشقيها الأساسية والداعمة؛
- اتفقت الدراسات السابقة على اعتبار لغة XBRL أداة معيارية موحدة لإعداد ونشر تقارير الأعمال " خاصة التقارير المالية " حيث تُقدم العديد من المنافع والمزايا لكل الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية ومن أهمها: تحقيق كفاءة التشغيلية المطلوبة، وخفض التكاليف وزيادة سرعة عملية جمع ومعالجة وتقديم التقارير المالية، والحد من احتمال وجود أخطاء، وزيادة جودة المعلومات، وتوفير المزيد من الشفافية والمصادقية لاستخدام المعلومات؛
- اتفقت الدراسات السابقة على ان تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني له دور إيجابي و فعال في تعزيز جودة المعلومة المالية من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومة المالية، توفر الإفصاح الإلكتروني من شأنه تخفيض عدم تماثل المعلومات؛
- أكدت الدراسات السابقة على تعزيز لغة XBRL لجودة المعلومات المحاسبية مما يعبر مؤشراً على جودة التقارير المالية المنشورة، كما أن المنظمات التي استخدمها راضية تماما عن المخرجات بلغة XBRL، والمستخدمين يشعرون بالقبول والارتياح نظراً لما تقدمه لغة XBRL من مزايا؛

¹ مقرحي بشير، وآخرون، دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في ترشيد اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة حمه لخضر الوادي، 2019.

- تعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة، حيث تساهم في توضيح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كونه احد الجوانب الهامة في المحاسبة المالية، من خلال توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تسليط الضوء على سوق الأوراق المالية وتأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أداء هذه الأخيرة، بتطبيق ذلك على البيئة الجزائرية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة للأسواق المالية

هناك عدة دراسات وطنية شملت الأسواق المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وارتباط كفاءة هذه الأسواق بتوفر المعلومة المالية التي تساهم في رفع مستوى أداء هذه الأسواق ونذكر منها:

1- دراسة (بوضياف عبير، 2007) بعنوان: سوق الأوراق المالية في الجزائر.¹

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الحاجة الماسة للأسواق المالية لاسيما بورصة القيم المنقولة فيها في الدول المتخلفة نظرا لحاجتها الكبيرة إلى موارد تمويلية لتحريك العجلة الاقتصادية بها، وتطوير نشاطاتها من اجل اللحاق بركب الدول الأكثر نموا حيث تساءلت الدراسة ما مدى فعالية الأسواق المالية في تنشيط التنمية الاقتصادية؟ هل يمكن للبورصة الأوراق المالية أن تلعب الدور المنوط بها والمرجو منها في تفعيل العمليات المالية وزيادة حجم الاستثمار؟ أم يمكن للاقتصاد الجزائري أن يواكب التطورات التي حصلت على النظام المالي العالمي من خلال إنشاء بورصة الجزائر؟ ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على فرضياتها اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب المفاهيمي للأسواق المالية والتنمية الاقتصادية ودور السوق المالي في تفعيل النشاط الاقتصادي وكذا التطرق لبورصة الجزائر نشأتها،وظائفها، أهميتها، والاوراق المالية المتداولة فيها، اعتمدت أيضا على دراسة حالة لبورصة الجزائر من حيث الجانب التشريعي، من حيث النشأة، والمهام دون تجنب الاقتراحات المفيدة لإمكانية تفعيل هذه البورصة من خلال تحليل المعوقات التي تعرقل السير الحسن للسوق، أسفرت نتائج الدراسة على أن الاسواق المالية وتطورها لها أثر ايجابي وفعال في تحسين عجلة التنمية الاقتصادية، الا ان أسواق المالية للدول النامية لازلت تفتقر إلى مخزون التقاليد الاستثمارية الرشيدة، افتقار السوق المالية الجزائرية للضوابط والقواعد التشريعية والأطر التنظيمية التي تنظم كافة جوانب العمل، وتسهيل المعاملات، وتوفير الحماية اللازمة للمتعامل، مما كان سببا في عرقلة تطورها.

2- دراسة (بوغبنوز أمينة، 2008) بعنوان: أثر المعلومة المالية في السوق المالي.²

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المعلومة المالية في تنشيط السوق المالي وجعله أكثر فعالية وكفاءة، وإلى إبراز أهمية المعلومة المالية في السوق المالي و مسارها بالنسبة لكل من المتعاملين والمؤسسات و كل الأطراف المهتمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تناولت الدراسة عدة جوانب مفاهيم أساسية حول مفهوم السوق المالي، منتجات السوق المالي وكيفية الدخول

¹ بوضياف عبير، الأسواق المالية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة PGS، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

² بوغبنوز أمينة، أثر المعلومة المالية في السوق المالي، مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة

للسوق المالي، كما تطرقت أيضا إلى مفهوم المعلومة المالية والأطراف المهتمة بها وطريقة الحصول عليها، وايضا أنواع المعلومة المالية المصدرة عن المؤسسة المسعرة وعلاقة المعلومة المالية بكفاءة السوق المالي، كما اعتمدت الدراسة على دراسة حالة للسوق المالية الجزائرية حيث ركزت أساسا على القراءة الاقتصادية لمختلف النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المتعلقة بالمعلومة المالية الواجب نشرها في السوق المالية، حيث أسفرت النتائج علأن السوق المالي من الركائز الأساسية لتمويل حاجات الاقتصاد، وأن للمعلومة عامة دورا هاما في تحسن السوق المالية والمعلومة المالية خاصة دورا فعالا في التأثير على مستوى أداء السوق، والأثر السلبي الذي يسببه غيابها والأزمات التي تحدثها، غياب الثقافة البورصية للمؤسسات والجمهور الجزائري مما جعل بورصة الجزائر تراوح مكانها، وأن المؤسسات الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن الالتزامات الواجب تنفيذها، خاصة المتعلقة بنشر المعلومات اللازمة التي تجعل المستثمر يتخذ القرار السليم. من بين توصيات الدراسة ضرورة إلزام المؤسسات الراغبة في الدخول للبورصة، بإعداد نشرات دقيقة تحتوي على كافة المعلومات الهامة و متابعة شروطها، تحقيق الرقابة المستمرة والدورية على المؤسسات المسعرة التحقق من أوضاعها المالية و الإدارية من خلال نشر تقارير سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية، فرض عقوبات عند عدم نشر التقارير أو إخفاء المعلومات الضرورية أو نشر معلومات مضللة.

3- دراسة (عبايسة فتيحة، سفاري أسماء، 2013) بعنوان: دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية.¹

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي تلعبه الاسواق المالية في دفع التنمية الاقتصادية خاصة الجزائر، اظهار مدى قوة العلاقة بين وجود الاسواق المالية وتطورها وتأثيرها على دعم التنمية الاقتصادية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تناول المفاهيم الاساسية للسوق المالي، متطلبات تكوينه، انواعه، والادوات المتداولة فيها وكفاءة هذه السوق، وتم التطرق أيضا الى نظرية التنمية الاقتصادية وكيفية تمويل الاقتصاد عن طريق اسواق رأس المال، والعلاقة الموجودة بينهما، حيث اعتمدت على دراسة حالة مفصلة للسوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر) مبينين كيفية نشأتها، وكذا تحليل وضعيتها، وتقييم أدائها في كل من سوقي الإصدار والتداول إضافة إلى إبراز مجمل الصعوبات التي تواجهها وحجم التطلعات التي تسعى إلى تحقيقها مستقبلا، وفي الاخير اسفرت نتائج الدراسة الى أن السوق المالي يعتبر من اهم الركائز الاساسية الداعمة لعجلة التنمية الاقتصادية، كلما كان السوق المالي متطورا كلما انعكس ذلك بصورة جلية على تطور وتنمية إقتصاد ذلك البلد أي أن العلاقة طردية بينهما، السوق المالي الجزائري مازال بعيدا كل البعد عن تحقيق حلم تنمية الإقتصاد الوطني بسبب ما يعانيه من عراقيل والتي انعكست بالسلب على المؤشرات العامة له، لكن بدأ الأمل يلوح للإلتفات إليها حاليا في محاولة لتذليل هذه الصعوبات عن طريق مقترحات لتطوير هذه الأخيرة. ومن بين توصيات الدراسة ضرورة تنوع الأوراق المالية بإصدارات أخرى في سوق الأوراق المالية الجزائري، المضي قدما في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام إلى البورصة، اضافة إلى إصلاح النظم التشريعية بما يكفل تماشيها وتطورها مع الأسواق المالية، واخيرا الإهتمام أكثر بالنظام المصرفي وتسهيل التعامل معه لأنه الداعم الرئيسي للسوق المالي.

4- دراسة (بن دحمان ليندة، 2015) بعنوان: واقع الأسواق المالية في دعم الإقتصاد.²

¹ عبايسة فريدة، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2013.

² بن دحمان ليندة، فعالية الأسواق المالية في دعم الاقتصاد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات، جامعة مستغانم، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وفعالية الأسواق المالية في مختلف دول العالم في توفيرها للموارد المالية في الاقتصاد، وإظهار الحاجة الماسة للأسواق المالية لا سيما بورصة القيم المنقولة فيها في الدول النامية نظرا لحاجتها الكبيرة إلى موارد تمويلية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية بها وتطوير نشاطاتها من أجل اللحاق بركب الدول الأكثر نمواً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق لمختلف الجوانب منها مفاهيم أساسية حول الأسواق المالية تعريفها، وظائفها، وكفاءتها، والتطرق أيضاً إلى الأداء الاقتصادي ابتداء من النشأة مروراً بالإصلاحات التي قامت بها الدولة، وإيضاً علاقة البورصة بالإقتصاد، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الجانب الأساسي لإقامة سوق أوراق مالية، يجي توفر مناخ استثماري ومستقر وهذا من خلال حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكذا زيادة عدد الشركات المدرجة من خلال تحسين القرارات وشروط الإدراج وتنوع الأوراق المالية التي تعد أداة تحفيزية من خلال قلة المخاطر وتنوع آجال استحقاقها، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة لا بد من استكمال الأطر القانونية والمؤسسية للأسواق المالية العربية، ومراجعة التشريعات القائمة والتركيز على إيجاد قوانين مرنة تسمح باستيعاب التطورات والتكيف مع المتغيرات والمستجدات، وتسمح بتسيير التعاملات وحماية المتعاملين.

5- دراسة (شنهو فريدة، 2016) بعنوان: واقع السوق المالي في الجزائر وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية.¹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع السوق المالي الجزائري، وما هي آفاق تطوير فعاليته؟ ولتحقيق هدف الدراسة تطرقت لعدة جوانب نظرية، وصف الواقع الحقيقي لبورصة الجزائر، وسرد أهم الصعوبات التي تتعرض لها ونقاط ضعفها، إضافة إلى التعرف على كيفية تطويرها والادوات اللازمة لتحريرها، حيث توصلت الدراسة إلى أن بورصة الجزائر ذات درجة انفتاح متوسط ومنخفض حيث أنها تعاني من العجز في ظل الحرية الاقتصادية، إضافة إلى عدم تنوع فرص الاستثمار وتكرار وتعدد المشاكل التي تعاني منها الشركات في السوق، كما أن بورصة الجزائر تفتقر إلى الجدية رغم الامكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، مع اقتصرها في التعامل على مؤسسات القطاع العام وتمهيش القطاع الخاص التي يعتبر أهم متدخل ومتعامل في السوق المالي، افتقار الكثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص واضحة أو صريحة منظمة للشفافية السوقية للإفصاح المالي للشركات في الأسواق، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة طرح أفكار لتنشيط عمليات الاستثمار والآليات التمويلية، يجب تدعيم البنية التشريعية والمؤسسية، وتحفيز جانبي العرض والطلب فيها، ضرورة وضع خطة استراتيجية متكاملة تهتم بمناخ ملائم لنمو المدخرات المالية واستقطاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي على الرفع من قدرة السوق المالي الجزائري على مسايرة متطلبات عولمة الأسواق المالية السائدة والاستفادة من مزاياها وفوائدها.

6- دراسة (سارة ذيب، مريم شعبانة، 2016) بعنوان: معوقات تطور أسواق الأوراق المالية المغربية دراسة حالة بورصتي الجزائر والمغرب.²

¹ شنهو فريدة، واقع السوق المالي الجزائري وآفاق تطوير فعاليته في ظل التغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، المجلد 12، العدد 13، 2016، ص ص، 55 - 73.

² سارة ذيب، مريم شعبانة، معوقات تطور أسواق الأوراق المالية المغربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، تبسة، الجزائر، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة ودور الأسواق المالية لاقتصاديات الدول المغاربية، فهم آلية عمل الأسواق المالية وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، تحديد المعوقات والتحديات التي تواجهها أسواق الأوراق المالية المغاربية (الجزائر - المغرب)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول عدة جوانب نظرية، مفهوم الأسواق المالية ومكوناتها، وأنواعها، والأدوات المتداولة فيها، وكفاءة الأسواق المالية ومستوياتها، عرض الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات القانونية والتنظيمية التي مرت بها الجزائر والمغرب وآلية سير البورصتين، حيث اعتمدت على دراسة حالة لبورصتي الجزائر والمغرب من خلال تحليل البيانات والتطورات الخاصة ببورصتي الجزائر والدار البيضاء بغية الوقوف على جميع العقبات التي تحول دون تطور هذه الأسواق، حيث استخدمت الدراسة دقة الملاحظة والمقارنة من أجل جمع الدعامات و تقديم المقترحات والحلول لمواجهة هذه الصعوبات، وتقييم أداء كلا من بورصة الجزائر والدار البيضاء من خلال دراسة مؤشر السيولة، والرأس المال السوقي، وقيمة التداول، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان توفر التشريعات واللوائح التنظيمية لأسواق الأوراق المالية وحدها غير كافية لإنشاء أسواق أوراق مالية فعالة ما لم يتوفر مناخ استثماري ملائم، ولقياس أداء سوق الأوراق المالية مجموعة من المؤشرات من بينها عدد الشركات المدرجة، مؤشر السيولة ومؤشر رأس المال السوقي، تقتصر أسواق الأوراق المالية على السندات والأسهم العادية في الجزائر، وهذا ما يؤدي إلى محدودية النشاط وانخفاض كفاءة هذا السوق، في حين تتميز السوق المغربية بالتنوع في إصدار وتداول الأوراق المالية، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة استكمال الإطار التشريعي وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات اللازمة وبأني في مقدمتها قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية، اللوائح التنفيذية، بالإضافة إلى القوانين وأنظمة الاستثمار والضريبة المتعلقة بالأوراق المالية، ترقية الإفصاح والشفافية وذلك بقيام أسواق الأوراق المالية المغاربية بإصدار نشرة يومية وأسبوعية، وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق، وكذلك قيام هذه الأسواق بنشر بياناتها وتقاريرها من خلال شبكة الانترنت وذلك لمزيد من التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة.

7- دراسة (بوحادر عبد الكريم، شريط عثمان، 2017) بعنوان: دور ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة في تفعيل السوق المالي الجزائري.¹

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أثر ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة على تفعيل وتنشيط السوق المالية الجزائرية، بغية تلبية الحاجات التمويلية والإستثمارية في ظل العجز المسجل في توفير مختلف الحاجيات، تحديد مفهوم سوق تداولالقيم الصغيرة في الجزائر ومتطلبات قيامها، المزايا التي تتيحها سوق القيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة على قرار الإدراج، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول ثلاثة محاور رئيسية و أولها حول أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، والمحور الثاني حول إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالية الجزائرية، اما المحور الأخير عالج الآثار المتوقعة لعملية ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السوق المالية الجزائرية، ومن بين النتائج المتوصل إليها امكانية تنشيط السوق المالية الجزائرية باعتبارها سوقا خصبة تتوفر على طاقات مالية ومادية معتبرة وغير مستغلة، بشرط تجنيد كافة الوسائل والطاقات اللازمة، ومن بين توصيات الدراسة تحسين صورة وكفاءة وفعالية السوق المالية الجزائرية مع تطور نشاطاتها بفتح جانب لتداول القيم الصغيرة، مما يفرض ضرورة تسهيل الاجراءات من أجل تشجيع ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكييف شروط

¹ بوحادر عبد الكريم، شريط عثمان، دور إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البورصة في تفعيل السوق المالي الجزائري، مجلة دراسات، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص ص، 239 - 260.

التسعير والإدراج مع ما يتوافق وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يخدم الإقتصاد الوطني، العمل على ارساء الوعي البورصي لأصحاب القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين من خلال أيام دراسية، وندوات تحسسية... الخ.

8- دراسة (علال بن ثابت، وآخرون، 2018) بعنوان: دخول المؤسسات إلى السوق المالية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.¹

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الإفصاح والشفافية بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الدخول للسوق المالية، حيث يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المتطلبات الرئيسية للعمل في السوق المالية، إذ تلزم هذه الأخيرة المؤسسات بالإفصاح العادل والشفافية في اعداد التقارير المالية مما يساهم في تحقيق فرضية السوق الكفاء، ولتحقيق اهداف الدراسة تم التطرق الى اقتصاد السوق واقتصاد المديونية (التمويل المباشر، والتمويل غير المباشر)، شروط ومزايا دخول المؤسسات إلى السوق المالية، اضافة إلى اجراءات دخول المؤسسات إلى السوق المالية ودور البنوك، كما تناولت ايضا متطلبات الإفصاح والشفافية، حيث توصلت الدراسة إلى ان بورصة الجزائر، وبالرغم من التعليمات والتنظيمات، لم تستطع مواكبة التطورات العالمية الرامية إلى إلزام المؤسسات المدرجة بالإفصاح الكلي والمستمر وشفافية تامة، مما يزيد الثقة في السوق، وتظل هذه الجهود غير كافية ومرتبطة اصلا بمجمود البورصة، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة تشجيع دخول المؤسسات إلى السوق المالية بمختلف الوسائل، حيث لا يقتصر الأمر على المؤسسات العمومية فقط بل يجب التركيز على المؤسسات الخاصة كذلك، يجب وضع شروط تفصيلية تخص كل نوع من المؤسسات على حدا (المؤسسات الكبيرة، والصغيرة)، الاهتمام أكثر بعنصر الإفصاح والشفافية وضرورة مشاركة كل الأطراف في ذلك، من لجنة البورصة، والمؤسسات والمراجعة الخارجية ومجالس الإدارة والهيئات المهنية المختصة، ضرورة وضع معايير خاصة بالإفصاح والشفافية، ليس على مستوى البورصة فقط، وانما على مستوى كل المؤسسات بما فيها مؤسسات الدولة العامة.

9- دراسة (حيدوشي عاشور، حيدوشة سعدي، 2018) بعنوان: الأسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الإقتصاد.²

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم بورصة الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017) واقتراح سبل تفعيلها، وكيفية استرجاع المكانة التي تحتلها في الإقتصاد الوطني، ولتحقيق اهداف الدراسة تطرقت الى اربع محاور رئيسية، ماهية التمويل (تعريفه، خصائصه، وظائفه، أهميته واهدافه)، تم التطرق كذلك إلى الاسواق المالية وانواعها ووظائفها، ومكانتها في الإقتصاد، واخيرا بورصة الجزائر وتقييمها(التطور التاريخي، تنظيمها، تقسيماتها والشركات المدرجة بها، تقييم آدائها وسبل تفعيلها)، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تفيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنشيط بورصة الجزائر، واعادة النظر في شروط ادراجها، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة، ضرورة توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب رؤوس الأموال للبورصة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتوفير التحفيزات الجبائية، وكذا التحكم في معدلات التضخم، إصدار أدوات مالية جديدة وتنويعها (إذ نجد فقط الأسهم وسندات الخزينة العمومية وغياب سندات الدين التي يمكن أن تصدرها الشركات التي تعاني من عجز وتحتاج إلى التمويل)، وذلك

¹ علال بن ثابت، وآخرون، دخول المؤسسات إلى السوق المالية ومتطلبات الإفصاح والشفافية " دراسة حالة بورصة الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة مسيلة، العدد 03، 2018.

² حيدوشي عاشور، حيدوشة سعدي، الأسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الإقتصاد" دراسة تقييمية لبورصة الجزائر واقتراح سبل تفعيلها"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018، ص ص، 127 - 141.

لمسايرة التطور في مجال الخدمات المالية. دعوة القطاع الخاص لتحريك البورصة وتوفير التسهيلات اللازمة وذلك لاستغلال وسائل الإعلام بكافة أشكالها بما يمكن أن تحققه البورصة من أجل نشر ثقافة الاستثمار في البورصة.

10- دراسة (بودريوة أمينة، 2019) بعنوان: واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الإقتصاد الجزائري.¹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع بورصة الجزائر، وتبيين آليات تفعيلها لتمويل الإقتصاد الجزائري، وتبيين الهيئات المسيرة لبورصة الجزائر والأسواق المكونة لها، تقييم تطور أهم مؤشرات أدائها، ولتحقيق أهداف الدراسة تطرقت إلى الاطار المفاهيمي لبورصة الجزائر و تطور مؤشرات أدائها، ومعوقات عمل بورصة الجزائر وآليات تفعيلها لتمويل الإقتصاد الجزائري، أسفرت نتائج التحليل على ضعف مؤشرات أداء بورصة الجزائر في ظل ضعف التداول فيها، وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرتها على توفير السيولة بحيث تعتبر هذه الأخيرة من العوامل المحفزة على الإستثمار، وهذا ما يصعب تحقيقه في بورصة الجزائر، ضعف مستويات الإدراج في البورصة بعد خروج الشركات الناشطة في سوق السندات لانتهاء تواريخ استحقاقها، ويعود ضعف البورصة الجزائرية إلى غياب المنظومة الصناعية والتجارية التي تسمح بممارسة النشاط البورصي وعدم رسوخ الثقافة البورصية، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة حتمية نشر الثقافة البورصية والترويج لها من خلال وسائل الإعلام، تنمية القطاعين العام والخاص وتطوير اساليب الشراكة فيما بينهما لعداد منظومة تجارية وصناعية جاهزة لممارسة النشاط البورصي.

التعليق على الدراسات السابقة :

- اتفقت الدراسات السابقة على أن اسواق الاوراق المالية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية الداعمة لعجلة التنمية الإقتصادية، حيث ان العلاقة بين السوق ونمو الإقتصاد لبلد ما هي علاقة طردية كلما كان السوق المالي متطورا كلما انعكس في صورة جلية على تطور الإقتصاد لذلك البلد؛
- اتفقت الدراسات السابقة على أن للمعلومة المالية تأثير ايجابي وفعال في تنشيط الأسواق المالية، كما لها الأثر السلبي في حالة غيابها أو عدم حدوثها؛
- اتفقت الدراسات السابقة على أن قيام أسواق الأوراق المالية يتطلب توفر مناخ استثماري ملائم ومستقر من خلال الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تنوع الأوراق المالية واصدارتها، اضافة إلى سن القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة في الأسواق المالية؛
- اتفقت الدراسات السابقة على أن ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتداول القيم الصغيرة من شأنه أن يساهم في تنشيط السوق المالي، وعدم تهميش القطاع الخاص وتكثيف شروط الادراج في البورصة بما يتوافق مع امكانيات وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اتفقت الدراسات السابقة على ضعف مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري في ظل ضعف التداول فيها، وقلة عدد الشركات المدرجة بها، وعدم رسوخ الثقافة البورصية بالنسبة للمؤسسات والجمهور الجزائري، حيث رأت دراسة (بوحادر

¹ أمينة بودريوة، واقع وآليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الإقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة بومراس، المجلد 7، العدد الأول، 2019، ص ص، 191 – 206.

عبد الكريم، 2017) إمكانية تفعيل بورصة الجزائر و تذليل الصعوبات التي تواجهها بشرط تجنيد كافة الإجراءات والطاقات اللازمة؛

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على سوق الأوراق المالية وأهميتها وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، اما الاختلاف يكمن في أن جميع الدراسات تتحدث عن علاقة نشاط الاسواق المالية وتفعيلها بالنمو الاقتصادي سواء على الدول العربية عامة والجزائر خاصة، أما دراستنا أتت لتوضح تأثير تطبيق متطلبات الإفصاح الإلكتروني على أداء المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة للإفصاح الإلكتروني وسوق الأوراق المالية

نظرا لأهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ظل التغيرات العالمية الحالية، والمكانة التي تحتلها أسواق الأوراق المالية و فعاليتها في تطور اقتصاديات الدول وزيادة معدل نموها، أتت بعض الدراسات الوطنية منها والعربية وكذا الأجنبية لتثمن أهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومساهمته في زيادة كفاءة أسواق الأوراق المالية، وندكرها من الأقدم إلى الأحدث على التوالي:

1- دراسة (غزأى سبيل المطيري، 2011) بعنوان: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية.¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إستخدام الإنترنت في الإفصاح عن المعلومات المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية وأهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الكويتية، حيث برزت أهمية الدراسة على مدى الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و إستخدامها من قبل الشركات لنشر تقاريرها في الوقت المناسب وفي أي مكان بأقل تكاليف، حيث تسأول الباحث على العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية ومانسبة الشركات الكويتية التي لها مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت حيث إتبع المنهج الوصفي وبغرض إجراء دراسة تم إتباع طريقة تحليل المحتوى ثم إجراء عمليات التحليل الإحصائي حيث توصل الباحث إلى أن (77.23) من الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي (156 من أصل 202) لديها موقع إلكتروني على أنترنت وأن (22.77) من الشركات (46 من أصل 202) ليس لديها مواقع إلكترونية وقد احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى يليه قطاع التأمين، وإن حجم الشركة له تأثير في وجود موقع إلكتروني للشركة على الأنترنت إذ تبين أن هناك فروق كبيرة بالحجم، إذ بلغ متوسط الحجم للشركات التي تمتلك مواقع (358.128) مليون دينار بينما بلغ متوسط بالنسبة للشركات التي لا تمتلك مواقع (27.128) مليون دينار، كما تبين أن هناك فروقات بين حجم الشركة وبين وجود موقع إلكتروني للشركة فالشركات ذات الحجم الأكبر تحتم بامتلاك موقع إلكتروني أكثر من الشركات صغيرة الحجم.

¹ غزأى سبيل المطيري ، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة مقدمة لاستكمال نيل درجة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

2- دراسة (حسام مسعودي، 2011) بعنوان: واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية للفترة (2000-2009)¹.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر استخدام نظام التداول الإلكتروني على أداء سوق الأسهم السعودية ممثلاً في حجم التداول والقيمة السوقية وعدد الصفقات المنفذة، من خلال إبراز دور وأهمية السوق المالية وتنظيمها وعرض الأدوات المتداولة فيها، إضافة إلى التوسع في نظرية الكفاءة للأسواق المالية مع تسليط الضوء على قواعد التداول الإلكتروني ومتطلباته التقنية والتنظيمية في السوق المالية السعودية، حيث تم الاعتماد على دراسة حالة لهذه الأخيرة من أجل التعرف على تأثير إدخال الأنظمة الإلكترونية على أداء السوق المالي، إضافة إلى اعتماد الدراسة على أدوات التحليل الإحصائي لعرض وتحليل نتائج الدراسة، والمتمثلة في برنامج اكسل (Microsoft Excel)، وبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومن أهم النتائج المتحصلة عليها في هذه الدراسة أن استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة كبديل للأنظمة التقليدية قد أسهم في رفع حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة وارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية في السوق السعودية، ويرجع ذلك إلى مساهمة التداول الإلكتروني في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح. ومن بين أهم توصيات الدراسة دعوة البورصات النامية بشكل عام والسوق المالية الجزائرية بشكل خاص، لأن تحذو حذو سوق الأسهم السعودية لاستبدال الأنظمة الآلية بنظام تداول إلكتروني حديث للتداول لرفع كفاءة تلك الأسواق، وجوب توعية جمهور المستثمرين بمزايا نظام التداول الإلكتروني وقدرته على تقديم بيانات لم يكن بالإمكان الحصول عليها حسب نظام التداول البدوي التقليدي.

3- دراسة (الدباغ، باشي، 2013) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ، سوق الأسهم السعودي نموذجاً.²

هدفت الدراسة إلى الاهتمام بدور الإفصاح الإلكتروني باعتباره أحد التقنيات الحديثة في دعم النظم المحاسبية، وذلك من خلال تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات تطبيقه وأهميته، وكذا دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق كفاءة السوق المالية، حيث اعتمدت الدراسة على دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق كفاءة السوق المالية، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة تحديث وتحسين تقنيات الإفصاح الإلكتروني بالسوق المالي السعودي، شرط أن يرافق هذا التحسين إصدار لوائح تنظيمية تضمن دقة ونوعية المعلومات التي أحليت إلى المستثمرين، كما أشارت بتوافر حماية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر من خلال اجراءات رادعة في تقنيات الإفصاح الإلكتروني.

4- دراسة (محمود رجب يس غنيم، 2013) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على سوق رأس المال المصري.¹

¹ حسام مسعودي، واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية للفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

² أحمد وجيه الدباغ، انصاف محمود دلال باشي، دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي نموذجاً، مجلة تنمية الرفادين، العراق، المجلد 35، العدد 113، 2013، ص 149.

هدفت الدراسة الى توسيع وتعميق المساحة المعرفية لموضوع الإفصاح الإلكتروني باعتباره أحد الجوانب الحديثة في المحاسبة المالية، من خلال اعطاء تصور عن طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته والمزايا التي يقدمها، ودوره في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال، وانعكاس ذلك على رفع كفاءة سوق رأس المال المصري، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفاعلة، من خلال دراسة ميدانية في البيئة المصرية من خلال استقصاء آراء المحللين الماليين والسماصرة ومستخدمي القوائم المالية، وكانت اهم نتائج الدراسة ان الإفصاح الإلكتروني وتطويره يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات يجعل المعلومات أكثر ملائمة في التوقيت، والعدالة في اتاحة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، وبالتالي فإن تطبيقه في منشآت الأعمال المصرية يؤدي الى رفع كفاءة سوق رأس المال، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة أنه ينبغي على المنظمات والهيئات المحلية والدولية، مواجهة تحديات التطور في أساليب الإفصاح الإلكتروني خاصة لغة XBRL من خلال القيام بإعداد وتكييف المعايير المهنية لتلائم هذه التغيرات في تكنولوجيا المعلومات، اضافة إلى ادخال تحسينات على تقنيات الإفصاح الإلكتروني لامكانية التحقق في صحة المعلومات المنشورة مع توفير التأمين الكافي للمواقع، مما يزيد من سرعة ودقة المعلومات التي يتلقاها المستثمر وتساوي الفرص بين جميع المستثمرين.

5- دراسة (سمية عبد الله محمود، 2014) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في زيادة كفاءة أسواق الأوراق المالية من وجهة نظر الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.²

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد القرار الإستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بيان مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني في زيادة كفاءة سوق الوراق المالية، وتحديد مدى استخدام المستثمر في سوق الخرطوم للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإستثمار، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق إلى الإفصاح الإلكتروني، مقوماته، تحدياته، ومشاكله، بالإضافة إلى الأسواق المالية وكفاءتها والأوراق المالية المتداولة فيها، حيث اعتمدت الدراسة على اجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات الشخصية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني المناسب للمعلومات في التقارير والقوائم المالية يساعد في توفير فرص متكافئة لمستخدمي المعلومات المالية، اضافة إلى أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، حصول المستثمرين على تقارير مالية إلكترونية تساعد في زيادة كفاءة السوق، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة يجب تعزيز ادراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية المعلومات المحاسبية المالية الإلكترونية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية الإلكترونية، توحيد طرق لإعداد و الإفصاح ليتم المقارنة بين البدائل بسهولة.

6- دراسة (حنان عبد الحميد غريب، 2015) بعنوان: أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (xbrl) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية.¹

¹ محمود رجب يس غنيم، دور الإفصاح في الحد من تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على سوق رأس المال المصري، جامعة بنها، مصر، 2013.

² سمية عبد الله محمود، اثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في زيادة كفاءة أسواق الوراق المالية من وجهة نظر الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة على جودة كل من المعلومات المحاسبية الإلكترونية والإفصاح المحاسبي الإلكتروني واثراً ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، وتوضيح أهمية استخدام التكنولوجيا لزيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية والمنافع المرجوة من استخدامها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق إلى مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة، خصائصها، مكوناتها، والأطر العامة للغة تقارير الأعمال الموسعة لتنفيذها داخل منظمات الأعمال، إضافة إلى أثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية، وانعكاسها على جودة التقارير المالية الإلكترونية، حيث اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان حيث وزعت 200 استمارة على المدراء الماليين لشركات المساهمة المدرجة في السوق المصرية للأوراق المالية لمعرفة مدى أهمية استخدام لغة XBRL لإعداد التقارير المالية والخاصة بالإلكترونية، وانعكاس ذلك على الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية، وكذلك المحليين الماليين لشركات الوساطة لمعرفة قدرة لغة XBRL على تحسين جودة التقارير المالية وتسهيل التحليل المالي لاتخاذ أفضل قرار استثماري وأثر ذلك على كفاءة السوق، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن لغة XBRL تستطيع تطوير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال تحسين جودة المعلومة المحاسبية المنشورة إلكترونياً، وباعتبار هذه الأخيرة من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتسعير الأوراق المالية، وفي ظل هذه النتيجة أوصت الدراسة بضرورة إلزام المؤسسات المدرجة في البورصة المصرية على نشر تقاريرها المالية إلكترونياً بالاعتماد على لغة XBRL .

7- دراسة (عصام العرييد، يوسف حافظ القرطالي، 2015) بعنوان: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الإلكتروني دراسة تطبيقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.²

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني واختبار العديد من الخصائص مثل (حجم الشركة ، ربحيتها، مديونتها، وطبيعة نشاطها، وعمر الشركة)، وما مدى استخدام الإنترنت في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية لشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كيفية تأثير تلك العوامل على نوعية المعلومات واسلوب عرضها إلكترونياً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومزاياه، وصعوباته، ومخاطره، والعوامل المترتبة بخصائص الشركة وأثرها على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، حيث ركزت الدراسة التطبيقية على عينة من المصارف وشركات التأمين المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، بعد استبعاد الشركات التي ليس لها مواقع إلكترونية أو مازالت قيد انشاء موقع إلكتروني، كما استخدمت أداة الاستبانة من 62 عنصراً مقسمة إلى جزأين الجزء الأول 28 عنصراً يقيس نوعية المعلومات المفصحة عنها عبر الإنترنت، والجزء الثاني 34 عنصراً يقيس أسلوب عرض المعلومات المفصحة عنها على الموقع الإلكتروني لشركات المساهمة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية. حيث أسفرت نتائج الدراسة بان تحسن أسلوب عرض نوعية المعلومات المفصحة عنها إلكترونياً في الشركات المدرسة يزيد كلما زادت ارباح الشركات، وكلما ارتفعت مديونتها، وحسب طبيعة نشاط الشركة، حيث ان اسلوب عرض ونوعية المعلومات لا يتأثر بحجم رأس المال، وعمر الشركة، ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة دعوة شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطوير المواقع الإلكترونية، واستخدام البرامج والأساليب التكنولوجية في الإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية عبر المواقع الإلكترونية.

¹ حنان عبد الحميد غريب، أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (xbrl) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، قسم المراجعة والمحاسبة، العدد 149، مصر، 2015، ص 52 - 61.

² عصام العرييد، يوسف حافظ القرطالي، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الإلكتروني دراسة تطبيقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 4، سوريا، 2015، ص 149 - 167.

8- دراسة (بوجمعة بن صالح، جمال عمورة، 2016) بعنوان: لغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني XBRL ودورها في تحسين كفاءة الأسواق المالية.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرات ومكونات لغة التقارير الموسعة XBRL بإعتبارها معيار تقني لإعداد ونشر التقارير المالية الإلكترونية، وتوضيح أثر إستخدامها في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية المنشورة والإفصاح الإلكتروني، وما مدى مساهمة لغة التقارير الموسعة XBRL في تحسين مستوى كفاءة أسواق أوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمت معالجة عدة جوانب من بينها مدخل اللغة للإفصاح الإلكتروني (مفهومها، مكوناتها، آليات عملها)، دور المنظمات المهنية في تطوير لغة XBRL، ومساهمة هذه الاخيرة في تحسين كفاءة السوق المالية، حيث إعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على دراسة تجريبية على هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق لغة XBRL، حيث توصلت الدراسة إلى أن لغة XBRL تساعد على زيادة جودة الإفصاح الإلكتروني من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة وفق هذه اللغة كما أنها تساهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة عقد ملتقيات ودورات تعريفية وتدريبية حول لغة التقارير الموسعة لمختلف الفئات الفاعلة في السوق (من مستثمرين، محاسبين، مراجعين داخليين أو خارجيين، الشركات المدرجة، وسطاء عمليات البورصة، أساتذة، باحثين، مهنيين، هيئات حكومية) بأهمية هذه اللغة على المستوى المحلي والدولي. كذلك أوصت الدراسة انه يجب على بورصة الجزائر تبني لغة XBRL كأحد المشاريع الاستراتيجية المستقبلية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحسين مكانتها اقليميا ودوليا.

9- دراسة (العريبي، القرطالي، 2016) بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الاسواق العربية للأوراق المالية.²

هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين اسلوب عرض ونوعية المعلومات المفصح عنه الكترونيا في الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال العربية، ومنفعة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق الهدف الدراسة تم التوسع في الجانب النظري للإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومراحله، وأثره على منفعة المعلومات المحاسبية من جهة وعلى إتخاذ قرارات الاستثمار من جهة اخرى، حيث ارتكزت الدراسة التطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في الأسواق العربية للإوراق المالية، وتم الاعتماد على استبيان وجه إلى العاملين بشركات الوساطة المالية في الاسواق المالية العربية وعددها 75 شركة لكونها أحد المستفيدين من الافصاح المحاسبي الإلكتروني ولمعرفة مدى ادراكهم للفائدة المنتظرة من اسلوب عرض ونوعية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة عبر الأنترنت، حيث أسفرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين أسلوب عرض ونوعية المعلومات على الانترنت في الشركات المساهمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، ومن بين ما أوصت به الدراسة دعوة شركات المساهمة المدرجة بالاسواق العربية للأوراق المالية للتوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من تحقق من المعلومات المنشورة الكترونيا، وتوفير أمن معلوماتي كاف للمواقع الإلكترونية والزمام الشركات باستخدامها.

¹ بوجمعة بن صالح، جمال عمورة، لغة الإفصاح الإلكتروني XBRL ودورها في تحسين كفاءة الأسواق المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الجزائر، ص 31 - 49.

² عصام العريبي، محمد الحافظ قرطالي، أثر الإفصاح المحاسبي لإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الاسواق العربية للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 34، 2016، ص 52.

10- دراسة (بسبع عبد القادر، بن عيسى عليّة، 2017) بعنوان: دور الإفصاح في ظل المعايير للتقارير المالية و أثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية.¹

هدفت الدراسة الى ابراز دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في زيادة كفاءة الأسواق المالية، حيث قامت الدراسة بتسليط الضوء على ضرورة تأكيد أن جودة الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة بالنسبة للشركات والمؤسسات المدرجة في أسواق الأوراق المالية يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة هذه الأسواق إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تزيد تشجيع التعامل في هذه الأسواق، اضافة إلى التطرق لنظرية كفاءة الأسواق المالية، وفي ظل هذه النتائج قد توصلت الدراسة إلى أن تأثير المعلومات المحاسبية في كفاءة الأسواق المالية يتجسد من خلال طريقة الإفصاح المحاسبي والمتضمنة في التقارير المالية والتي يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتي تمتاز بعدة خصائص منها الملائمة والموثوقية، وإمكانية الاعتماد عليها وإمكانية مقارنتها، حيث أن إتاحة هذه المعلومات لكافة المتعاملين في الأسواق بشكل متساوي ولا سيما المستثمرين يوفر لهم الثقة ويشجعهم على الاستمرار في الاستثمار، وهذا ما يدعم كفاءة هذه الأسواق، ومن أهم ما أوصت به الدراسة متابعة التزام الشركات بتوفير بيانات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة، تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة، الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية، تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

11- دراسة (محسن، مُجّد عبدالعزيز، آخرون، 2017) بعنوان: مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية.²

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية من خلال التطرق الى تطور مفهوم وتقنيات الإفصاح في الادب المحاسبي، و ذلك باعتماد الدراسة على توزيع 30 استبانة على عينة البحث، والمتمثلة في حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي واختبار T-Test من اجل الوصول الى النتائج، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود ادراك لأهمية الإفصاح عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية لدى المصارف العاملة في محافظة اربيل، وهذا راجع لاسباب قلة الخبرة والتدريب ولاسباب أخرى تتعلق بإدارة المصرف في عدم وجود سياسات واضحة، ومن اهم التوصيات التي خلصت اليها الدراسة ضرورة اتباع القطاع المصرفي في محافظة اربيل لنظام الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني لمواجهة التحديات المتمثلة لتعزيز المنافسة بين المصارف التقليدية، ومواكبة اتجاهات العولمة مما يرفع من مستوى ادائها وكفاءتها، إضافة إلى تشجيع اقامة الدورات والندوات في مجالات نشر وتوفير المعلومات المحاسبية عبر المواقع الإلكترونية لتذليل الصعوبات والتعرف على المشكلات وبذل الجهود اللازمة لمعالجتها.

¹ بسبع عبد القادر، بن عيسى بن عليّة، دور الإفصاح في ظل المعايير للتقارير المالية و أثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص ص، 49 – 69.

² محسن، مُجّد عبدالعزيز، وآخرون، مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الإفصاح المحاسبي عن طريق النشر الإلكتروني للتقارير المالية دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة أربيل، مجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، العراق، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 141.

12- دراسة (Abdalmuttaleb Musleh-Sartawi، 2017) بعنوان:

(The Effect of the Electronic Financial Reporting on the Market Value Added of the Islamic Banks in Gulf Cooperation Council 8th Global Islamic Marketing Conference. International ،Countries) Islamic Marketing Association, Turkey¹

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المالي الإلكتروني، وأثره على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الخليجية، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للمصارف الإسلامية عينة الدراسة وعددها 29 مصرفاً إسلامياً مدرجاً في الأسواق المالية لدول التعاون الخليجي، وقد تم الاعتماد على جملة من الأساليب الاحصائية، وقد اظهرت النتائج وجود مستوى مقبول من الإفصاح المالي الإلكتروني من قبل المصارف الإسلامية الخليجية وبأن هذا المستوى من الإفصاح كان له تأثير إيجابي مرتفع على القيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية الخليجية، وقد أرجع ذلك إلى قدرة الإفصاح الإلكتروني على تعزيز الشفافية وتحقيق تماثل افضل للمعلومات يحسن من طبيعة الطلب على اسهم المصارف المطبقة له بما يرفع من قيمها السوقية. ومن بين ما اوصت به الدراسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل المصارف الإسلامية بوضع التعليمات الكافية والملائمة للإفصاح المالي الإلكتروني بهدف تنظيمه وتعميمه.

13- دراسة (عبد الرحمان رشوان، 2018) بعنوان: أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية.²

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث اعتمدت الدراسة على الدراسة الميدانية لسوق الأوراق المالية الفلسطيني كما استخدمت اداة الاستبانة من خلال توزيعها على عينة تتكون من 172 موظف وموظفة عاملين بسوق الأوراق المالية الفلسطيني، ومدراء ومحللين ماليين، ورؤساء اقسام بالشركات المدرجة بالسوق المالي الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة الى أن استخدام الإفصاح الإلكتروني من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جعل التقارير المالية أكثر فهما من قبل المستثمرين، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن بين ما أوصت به الدراسة ببناء الثقة في الإفصاح الإلكتروني من قبل المستثمرين من خلال زيادة جودة التقارير المالية المنشورة الكترونياً مما يساهم في تحسين كفاءة أداء سوق الأوراق المالية الفلسطيني.

¹ The Effect of the Electronic Financial Reporting on the Market Value Added of the Islamic Banks in Gulf Cooperation Council Countries ; 8th Global Islamic Marketing Conference; International Islamic Marketing Association, Turkey ; 2017 ، Sartawi- Abdalmuttaleb Musleh

² عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية وأثره على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الادارية، فلسطين، العدد 09، 2018، ص ص ، 697 - 720.

14- دراسة (نانسي عثمان طه نايل، 2018) بعنوان: دور الإفصاح الإلكتروني في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.¹

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية دور الإفصاح الإلكتروني والتقارير والمعلومات المحاسبية الإلكترونية في ترشيد قرارات الاستثمار، ومدى الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في أسواق الأوراق المالية، وكذا إبراز المشكلات الناشئة عندما لا يكون الإفصاح المحاسبي الإلكتروني غير ملائم لا سيما ان هذا الأخير يساهم في تضليل القوائم المالية وتصبح دون جدوى، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على الدراسة ميدانية لسوق الخرطوم للأوراق المالية مع توزيع استبانة على بعض مراجعي حسابات، وموظفي سوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذا محللين ماليين، اضافة الى اعتماد دراسة حالة لمعرفة أثر الإفصاح الإلكتروني على ترشيد قرارات المستثمرين، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن النشر الآلي للمعلومات يدعم مستوى القدرة التنبئية للمستثمرين في الأوراق المالية، توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصدقية بالمعلومات المنشورة إلكترونياً، الالتزام بقواعد النشر الإلكتروني يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة، اضافة إلى أن النشر الفوري للتقارير المالية يساعد المستثمرين على اختيار البديل الأمثل. ومن بين أهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بتوسيع نطاق الإفصاح الإلكتروني من طرف شركات الوساطة المالية المدرجة لسوق الخرطوم للأوراق المالية.

15- دراسة (حسن محمود الشطناوي، 2018) بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية.²

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، وذلك من خلال توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته، ودوره في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، بهدف مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قرارات رشيدة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت اجراء دراسة ميدانية في البيئة الأردنية من خلال استقصاء اراء عينة من المحللون الماليون في شركات الوساطة المالية، وتم استخدام المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية، والقيمة الاحتمالية (sig)، واختبار One Sample T-Test (لإختبار الفرضيات ولتحقيق هدف الدراسة)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود دور للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية، وكذلك مساهمته في تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، و من بين أهم ما اوصت به الدراسة ضرورة إهتمام الشركات بتحسين جودة التقارير المالية من خلال تعظيم مستويات الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المالية وغير المالية سواء عن الوضع الحالي أو المستقبلي لترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة، ضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات الكترونياً وتوصيلها لمستخدمي التقارير المالية وبالوقت المناسب، وبالكمية وبالجودة والكلفة المناسب، ضرورة تشجيع منظمي الأسواق في خلق نموذج للإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات المدرجة

¹ نانسي عثمان طه نايل، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان، 2018.

² حسن محمود الشطناوي، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، المجلة العلمية للإقتصاد والأعمال، الأردن، المجلد 5، العدد 3، 2018، ص ص، 289 - 307.

بالبورصة، وذلك لتقوم الشركات باستخدامه عند نشر المعلومات الكترونياً، وبالتالي يسهل من إتاحة المعلومات للمستخدمين المختلفين بطريقة واضحة وفي نفس الوقت وبنفس الأسلوب والاهمية.

–16 دراسة (Benboualia and Berberib, 2018) بعنوان:

The Importance of Introducing Electronic Accounting Disclosure Using 1 Language in Activating the Algerian Stock Market the XBRL

و هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني باستخدام لغة XBRL في تنشيط وكفاءة سوق الأوراق المالية، وانعكاس ذلك على زيادة جودة التقارير المالية وشفافيتها ونزاهتها. ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء دراسة ميدانية وتم توزيع 50 استبيان على بعض الممارسين في الدول التي طبقت لغة " XBRL " (ماليزيا ،جنوب افريقيا ورومانيا وعمان) لقياس العلاقة بين لغة " XBRL " ونوعية المعلومات المالية، وكذلك علاقتها بكفاءة سوق الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين استخدام لغة " XBRL " وكلا من جودة التقارير المالية وكفاءة سوق الأوراق المالية، مما يعزز جودة القرارات المتخذة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بناءً على نتائج الدراسات السابقة يخلص مايلي:

- اتفقت كلا من دراسة (غريب، 2015)، (بوجمعة وعمورة، 2016)، (Benboualia، 2018) على أن استخدام لغة XBRL يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية وكذا جودة التقارير المالية، مما يعزز اتخاذ القرارات الرشيدة وجودتها؛
- اتفقت كلا من دراسة (غنيم، 2013)، (بسبع وبن عيسى، 2017)، (Sartawi، 2017)، (الشنطاوي، 2018)، على أن توفر الإفصاح الإلكتروني من شأنه تخفيض عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة أسواق المال، و أن سبب عدم تماثل المعلومات يرجع سببه الى حصول فئة محددة من المستثمرين على معلومات هامة وقبل نشرها في السوق المالي، مما يترتب على ذلك آثار سلبية كانهخفاض كفاءة سوق راس المال.
- اتفقت كلا من دراسة (الدباغ، 2013)، (سمية محمود، 2014)، (نانسي، 2018)، (رشوان، 2018)، على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يحقق الشفافية ويجعل المعلومة أكثر ملاءمة في التوقيت، مما يخلق فرص متكافئة لمستخدمي المعلومات المالية، وإن تطبيقه يزيد من كفاءة الأسواق المالية بسبب حصول المستثمرين على المعلومات المنشورة الكترونياً؛ مما يساهم في اتخاذ أفضل قرار استثماري؛

¹ Benboualia and Berberib. **The Importance of Introducing Electronic Accounting Disclosure Using the XBRL Language in Activating the Algerian Stock Market.** Faculty of Economics, University of Chlef, Algeri, 2018; p p; 40 – 58 .

- ورأت دراسة (حسام مسعودي، 2011) ان تطبيق الافصاح المحاسبي الالكتروني من طرف الشركات المدرجة بالأسواق المالية يزيد من حجم التداول فيها، وزيادة عدد الصفقات المنفذة، ضافة إلى رفع القيمة السوقية للأوراق المالية، حيث يرجع ذلك الى زيادة الشفافية والإفصاح، ويساعد في ترشيد قرارات المستثمرين، وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة الأسواق المالية؛
- اتفقت دراستي (العرييد، القرطالي، 2015، 2016) على أن علاقة ايجابية بين اسلوب عرض ونوعية المعلومات المحاسبية عبر الأنترنت وارباح الشركة وارتفاع مديونتها وطبيعة نشاط الشركة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب، كما ان حجم رأس المال وعمر الشركة لا يؤثر في اسلوب عرض ونوعية المعلومات؛
- و اتفقت دراستي (غزأي، 2011)، (مُجد عبد العزيز، 2017)، على ضرورة ادراك أهمية النشر الالكتروني للتقارير المالية في المصارف وشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية، مما يرفع من مستوى آدائها وكفاءتها، وتعزيز المنافسة بينهما؛
- تعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة، وذلك من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وزيادة كفاءة الاسواق المالية، اما الاختلاف يكمن في تسليط الضوء على البيئة الجزائرية لمعرفة مدى تطبيق الافصاح المحاسبي الالكتروني وتأثيره على أداء هذه السوق المالي الجزائري.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية في ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومراحل تطوره، وأهميته، ومقوماته، ومتطلباته، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم الاسواق المالية، ومكوناتها، وخصائصها وأهميتها، ومستويات كفاءتها، كما تطرقنا إلى الدراسات السابقة في مبحث ثالث حيث شملت هذه الدراسات أحد جوانب الموضوع، من عدة اتجاهات منها الدراسات التي شملت الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأهميته، والدراسات التي تطرقت للأسواق المالية ودورها في التنمية الإقتصادية، وأخيرا الدراسات التي شملت العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وزيادة كفاءة الأسواق المالية.

إن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعتبر من أهم المفاهيم المحاسبية الهامة في ظل التكنولوجيات الحديثة، حيث يساهم الإفصاح الإلكتروني في زيادة جودة المعلومات المالية وجودة التقارير المالية، مما يسهل اتخاذ القرار الرشيد بالنسبة لمستخدمي المعلومة المالية، إضافة إلى أن الأسواق المالية أصبحت عصب مهم لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية لأي بلد، وتطورها يعكس صورة جلية لتطور ذلك البلد، وحين يرتبط المفهومين ببعضهما الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والأسواق المالية فنجد أن تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الأسواق المالية، يزيد من سرعة تدفق المعلومات المالية وجودتها ومصداقيتها، ورفع القدرة التنبؤية للمستثمر، مما يساعده في سرعة التحليل واتخاذ القرار المناسب في الوقت الملائم، وخلق فرص استثمار متكافئ مما يحسن من كفاءة الأسواق المالية.

الفصل الثاني:

العلاقة بين الإفصاح المحاسبي
الالكتروني و كفاءة الأسواق المالية

تمهيد:

يلعب الإفصاح دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية، من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأوراق فالإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار، واقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، بالتالي كبر حجم سوق الأوراق المالية متمثلا في زيادة عدد الأوراق المالية المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل لهذه الأوراق المالية، حيث يؤدي كبر حجم سوق الأوراق المالية إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المشاركين في سوق الأوراق المالية، كما يؤدي إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في توصيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية). ويشكل الإفصاح في الأسواق المالية الضمانة الأساسية لضبط السلوك ومنع انحرافه، ويساعد في تقييم الإجراءات والنتائج بموضوعية وواقعية.

وستتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- المبحث الأول: مؤشرات قياس أداء كفاءة الأسواق المالية؛
- المبحث الثاني : الإفصاح في الأسواق المالية؛
- المبحث الثالث: علاقة الإفصاح بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: مؤشرات قياس أداء كفاءة الأسواق المالية

تعتبر مؤشرات سوق الأوراق المالية أداة من أدوات تحليل السوق وأداة التنبؤ بحركة تطوره مستقبلا، حين تعطي فكرة سريعة على أداء المحفظة المالية والحكم على أداء المديرين وأداة تقدير مخاطر المحفظة المالية، وسوف يتم التعرض في هذا المبحث إلى كل من مفهوم و بناء مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهميتها.

المطلب الأول: مفهوم مؤشرات سوق الأوراق المالية

المؤشر هو قيمة رقمية تقيس التغيرات الحاصلة في سوق الأوراق المالية من حيث الأسعار وحجم التداول، ويقوم على عينة من أسهم الشركة التي يتم تداولها في السوق وهو يعتبر مقياسا شاملا يقيس الاتجاه العام لتحركات أسعار الأسهم ويعتمد بناء المؤشر على مبادئ أساسية تتمثل في تقديم العينة وتسهيل الحساب.⁷⁸

المؤشرات البورصية هي تقنية تسمح بإعطاء نتيجة عددية بواسطة علاقة تبين تطور الكميات والأسعار عبر الزمن من أجل التعرف على أداء سوق الأوراق المالية أو قطاع اقتصادي معين أو محفظة مالية، مع إمكانية مقارنتها مع مثيلتها في نفس السوق أو الأسواق المالية الأخرى.

ومنه مؤشر سوق الأوراق المالية هو مؤشر يقيس مستوى الأسعار في السوق المالية حيث يقوم على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كلاهما.

المطلب الثاني: مؤشرات كفاءة سوق الأوراق المالية

لتحديد درجة تطور الأسواق المالية يتم النظر إلى ثلاثة أبعاد هي:

- الخصائص الخاصة بحجم السوق و سيولته؛
- الخصائص المؤسسية والتي تشير إلى درجة التقدم في تطبيق القواعد القانونية والإدارية كالإفصاح وتدقيق المعلومات والشفافية وتكاليف المعاملات؛
- الخصائص المتعلقة بقدرة السوق على تسعير الأصول المالية.

ولقياس درجة تطور وتنمية سوق الأوراق المالية ثمة مؤشرات عدة تستخدم لذلك الغرض لعل أهمها:⁷⁹

- ✓ مؤشرات حجم السوق؛
- ✓ مؤشرات سيولة السوق؛
- ✓ مؤشرات تركز السوق؛
- ✓ مؤشرات التنمية المؤسسية؛
- ✓ مؤشرات عدم الإستقرار.

⁷⁸ سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص، 20.

⁷⁹ فتيحة عباس، مرجع سابق، ص، 55-58.

أولاً: مؤشرات حجم السوق: ثمة مؤشران لقياس حجم السوق المالية وهما:

أ - نسبة رأس مال السوق: تمثل نسبة رأس مال السوق أو الرسملة السوقية وتحسب بقيمة الأسهم المدرجة في السوق المالي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، من الناحية الاقتصادية ثمة فرض يتضمنه استخدام هذا المؤشر مؤداه أن حجم سوق الأوراق المالية يرتبط إيجاباً أو سلباً بالقدرة على حشد وتعبئة رأس المال وتنوع الخطر من أجل توجيه المدخرات للمنشآت المقيدة في السوق. لكن هذا المؤشر يعاني من بعض أوجه القصور التي تحول دون الإعتماد عليه كلياً للدلالة على درجة تنمية السوق، إذ توجد هناك بعض الأسواق التي تتميز بإرتفاع نسبة رأس مال السوق لكنها تعاني من قلة حجم التعاملات أو قلة النشاط.

ب - عدد الشركات المدرجة: يمكن استخدام هذا المؤشر للدلالة على عمق وتنوع السوق المالي وحجمه، حيث أن إرتفاع عدد الشركات المدرجة في البورصة قد يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات و زيادة قنوات تمويل التنمية في الإقتصاد الوطني، هذا المؤشر قد يفتقد للتأثير المهم إذا لم تصاحبه رسملة سوقية مهمة.

ثانياً: مؤشرات سيولة السوق:

تعتبر السيولة في الأسواق المالية أحد أهم المحفزات للمستثمرين، والسيولة تعني إمكانية التخلص أو بيع أصول مالية بسرعة ودون خسارة، أي المقدرة على بيع أصل مالي بسعر لا يختلف كثيراً عن سعر شراء الأصل، ما لم تظهر أية معلومات جديدة تؤثر على الأسعار المعلنة. والأصول السائلة هي التي تكون قابلة للتسويق بسرعة، فإذا قلت سيولة الأصل انخفضت قابليته للتسويق وتزداد سيولة السوق المالي عند توافر ثلاثة شروط هي:

1- عمق السوق: السوق العميقة هي التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين والمشتريين المستعدين دائماً للتداول بأسعار

أعلى وأدنى من سعر السوق الحالي للورقة المالية، فإذا حدث أي اختلال بسيط في التوازن ما بين العرض والطلب، دخل هؤلاء البائعين والمشتريين المحتملين إلى السوق فوراً للتداول، الأمر الذي يؤدي إلى ضبط التغيير الكبير في السعر؛

2- إتساع السوق (شمولية السوق): تتميز الأسواق المالية بالاتساع إذا نتج عن أوامر العرض والطلب حجم تداول كبير،

فلو كان عدد المتعاملين من البائعين والشارين في السوق قليلاً، وكان حجم التداول الناتج صغيراً، فإن السوق تكون ضيقة، وبسبب حجم التداول في الأسواق الواسعة فإن الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض يكون ضيقاً؛

3- حيوية السوق (سرعة إستجابة السوق): عندما يحتل التوازن ما بين العرض والطلب في السوق يجب أن يتغير السعر

لإعادة التوازن، وعندما تزداد الأوامر على السوق بسبب أي تغير طفيف في الأسعار، فإن هذا يدل على حيوية السوق.

و ثمة مؤشران يستخدمان على نطاق واسع لقياس سيولة سوق الأوراق المالية هما:

❖ نسبة حجم التداول؛

❖ معدل الدوران.

أ - نسبة حجم التداول: يعادل هذا المؤشر نسبة القيمة الكلية للأسهم التي يتم تبادلها في السوق المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، وهو يقيس التبادل الفعلي للأسهم في السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعكس بشكل كبير مستوى السيولة في الإقتصاد الوطني. تكمل نسبة التداول نسبة رأس المال السوق، إذ أنه يمكن أن تكون نسبة رأس مال السوق مرتفعة في حين أن حركة التعاملات فيه ضعيفة.

ب - معدل الدوران: وهو يعادل القيمة الكلية للأسهم المتبادلة خلال فترة معينة كنسبة مئوية من متوسط القيمة السوقية لتلك الفترة (القيمة الكلية للتعاملات في السوق مقسومة على قيمة رأس مال السوق)، ويحسب متوسط القيمة السوقية بمتوسط قيم نهاية الفترة بالنسبة للفترة الحالية والفترة السابقة لها، يكمل معدل الدوران نسبة رأس مال السوق فالسوق قد تكون سوقاً صغيرة

لإنخفاض الرسملة فيه ونشطة لإرتفاع معدل الدوران، ومن ناحية أخرى يكمل معدل الدوران نسبة التداول الفعلي فحين توضح نسبة التداول حجم المعاملات في السوق بالنسبة لحجم الإقتصاد يقيس معدل الدوران حجم هذه المعاملات بالنسبة لحجم السوق، فالسوق الصغيرة التي تتمتع بإرتفاع درجة السيولة تنخفض بها نسبة التداول بينما يرتفع بها معدل الدوران.

ثالثا: مؤشرات تركز السوق

يشير مؤشر درجة تركز السوق إلى مدى سيطرة عدد قليل من الشركات على السوق، إذ قد تسيطر في العديد من البلدان بضعة شركات على السوق الأمر الذي يعني إرتفاع درجة التركز في السوق، وتعد درجة التركز المرتفعة أمرا غير مرغوب فيه لأنها قد تؤثر بشكل سلبي على السوق، وتقاس درجة تركز السوق من خلال تحديد نصيب أكبر عشر شركات من رأس مال السوق.

رابعا: مؤشرات عدم الإستقرار

تشير درجة التذبذب إلى مدى وجود تقلبات في العوائد في السوق، بمعنى آخر فإنها تشير إلى عدم إستقرار السوق، وعادة ما يعني إنخفاض درجة التقلب في عوائد السوق مؤشرا لتطور وتنمية السوق، غير أنه في بعض الأحيان قد يؤخذ إرتفاع درجة التقلب على أنه مؤشر لتطور سوق الأوراق المالية بقدر ما تظهر معلومات تتضمن التقلب ولا تعكسها إلا السوق الجيدة فقط.

خامسا: مؤشرات التنمية المؤسسية

يعتبر وجود هيكل مؤسسي وتنظيمي جيد من العوامل المهمة التي تؤدي إلى جذب الإستثمارات، حيث يسمح هذا المؤشر بمتابعة مدى مساهمة المؤسسات المعنية بتنظيم وتسيير سوق رأس المال في تطويرها، وتؤدي فعالية هذه المؤسسات والقوانين التي تتبعها إلى جذب المدخرات محليا ودوليا. وتتخلص المؤشرات التي تنشر في تقرير مؤسسة التمويل الدولية في المؤشرات التالية:

- **نشر معلومات عن الشركات المسجلة:** يركز هذا المؤشر على طرق نشر المعلومات المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة حيث تقيم الدول بقيمة واحد (1) في حالة نشر المعلومات وفي حالة عدم النشر بصفر (0)؛
- 1- **المعايير المحاسبية:** يهتم هذا المؤشر بالمعايير المتبعة من طرف الشركات المسجلة ومدى مطابقتها مع المعايير المحاسبية الدولية إذ تقيم الدول بقيم من صفر (0) إلى اثنين (2) وفقا لدرجة القبول المحاسبي الدولي؛
- **قوانين حماية المستثمر:** إذ تقيم بقيم من صفر (0) إلى اثنين (2) وفقا لمدى قدرة القوانين على حماية المستثمر، بما أن حماية هذا الأخير تدعم إستقطاب رؤوس الأموال المحلية؛
- **العوائق على الإستثمار الأجنبي و تحويل رأس المال:** من أولويات هذا المؤشر درجة العوائق المفروضة على تدفق رؤوس أموال المستثمر الأجنبي، بما أن درجة القيود المفروضة على تدفق رؤوس أموال المستثمر الأجنبي تؤدي إلى التأثير على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة وتقيم الدول بصفر (0) في حالة وجود عوائق على تدفقات رأس المال، وب (1) في حالة وجود بعض العوائق وب (2) في حالة الحرية.

المطلب الثالث: أهمية مؤشرات سوق الأوراق المالية : تبرز أهمية المؤشرات من خلال المزايا التي تحققها للسوق ومنها⁸⁰:

➤ تلخص المؤشرات أداء السوق الإجمالي، إذ يتكون من مجموعة من أسهم الشركات في كل القطاعات المختلفة للاقتصاد، لذا فهي تمثل أسلوباً سهلاً لتحويل أداء الاقتصاد إلى صورة كمية، إذ تعكس المؤشرات الظروف الاقتصادية السائدة في سوق الأسهم؛

➤ تساعد المؤشرات على قيام السوق بإعادة تنظيم نفسه وعملياته مرة أخرى، إذ يمكن للمراجحين في السوق تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأسعار أو تغير اتجاه السوق، الأمر الذي يعكس أسعار الأوراق المالية بشكل دقيق؛

➤ أحد اتجاهات تحديد سعر السهم، خصم التدفقات النقدية المستقبلية له، فإذا كان من المتوقع أن تتغير هذه التدفقات (بالزيادة أو النقصان) فسوف تعكس المؤشرات هذه التوقعات للمساهمين والمستثمرين؛

يمكن للمستثمرين مقارنة أداء مؤشر سوق الأسهم بمؤشرات أسواق الأسهم في العالم، الأمر الذي يساعد في تحديد اتجاهات السوق بالمقارنة بالأسواق الأخرى، مما قد تنتج عنه زيادة الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في حالة ما إذا كانت السوق من الأسواق الواعدة.

المبحث الثاني: الإفصاح في الأسواق المالية

المطلب الأول: حدود الإفصاح في الأسواق المالية

مع تزايد نمو اقتصاد السوق العالمي والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة تزايد درجة التدقيق في نشاط وأداء الشركات، ويظل أمر الإفصاح أمراً خلافياً يحتاج إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول لدى الشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف المتعددة الأخرى، وقد عبر الكثير من المحللين عن رأيهم من أن افتقاد الشفافية والمساءلة قد ساهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني في كثير من الأزمات المالية الإقليمية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

ونشير هنا إلى أن الشركات تسعى إلى الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة، ولذلك تتطلع إلى اجتذاب مستثمرين في أغلب الأحيان لا يعلمون عن عملياتها اليومية شيئاً، ومن هنا يترتب على الشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية الكشف عن حساباتها وأنشطتها من أجل اجتذاب استثمارات كافية لتمويل التوسع في أنشطتها المتنوعة، واكتساب ثقة المستثمرين وهذا لا يتم إلا بالشفافية والإفصاح، ورغم الإجماع على ضرورة الإفصاح باعتباره مطلباً حيويًا إلا أن هذا الأمر يصطدم بمشاكل في الواقع العملي وهي⁸¹:

⁸⁰ سارة ذيب، مريم شعبانة، مرجع سابق، ص ص، 22 - 23

⁸¹ ابراهيم حاتم الحلاق، دور الإفصاح في اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصات الأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2014، ص ص، 39-40.

- التكلفة الإضافية لإصدار المعلومات: إن هناك تكاليف كبيرة تترتب على توفير معلومات دقيقة قد تنوء عن تحملها هذه الشركات، كما أن مزيد من الإفصاح مع عدم وجود حدود أو سقف له، سوف يؤدي إلى نزيف للأموال والتكاليف قد تكون فوق طاقة هذه الشركات، ومن ثم يجب التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع وانتاج المعلومات وتحليلها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح الأطراف المختلفة وخدمة المصلحة العامة؛
- إن المزيد من الإفصاح يعني وضع عمليات وأنشطة المشروع أمام العامة وكل الأطراف، ومن ضمن هذه الأطراف المنافسين الذي سوف يتعمدون الاستفادة منها للإضرار بالمشروع أو التأثير على مركزه التنافسي، وافادة المنافسين على حساب مستقبل الشركة أو مصالحها؛
- إن الإفصاح عن البيانات ذات التأثيرات الاجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة واضطرابات، قد لا تتحملها الشركة أو الدولة، كما أن إعلانها في أوقات غير مناسبة أو توقيت غير ملائم قد يؤدي إلى انخيار الشركة.

ومما سبق نلاحظ أن الإفصاح ليس هدفا بحد ذاته، فهناك تكلفة تترتب على توفير المعلومات الدقيقة وستسعى الأسواق إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لجمع المعلومات، وتحليلها، واستخدامه، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة المصلحة العامة.

وبالتالي ضرورة قيام الجهات المشرفة على عمل أسواق الأوراق المالية بمراعاة التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة عند سن تشريعات وتعليمات الإفصاح، بحيث لا يؤدي التوسع في متطلبات الإفصاح إلى الإضرار بمصالح الشركات، وبالمقابل لا يتم تخفيض مستوى متطلبات الإفصاح إلى الحد الذي يحجب معلومات هامة قد تؤثر على أسعار الورقة المالية.

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح في الأسواق المالية

يمكن تلخيص دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية كالتالي⁸²:

1- على مستوى المستثمر:

- ✚ الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها؛
- ✚ الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار؛
- ✚ الحصول على معلومات تفيد في ترتيب وتغيير مكونات محفظة الإستثمارات.

2- على مستوى السوق:

- ✚ إشاعة الثقة والإستقرار في التعامل بين المستثمرين؛
- ✚ توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم؛
- ✚ خلق مجالات لأدوات الإستثمار المبتكرة القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

3- على مستوى المجتمع:

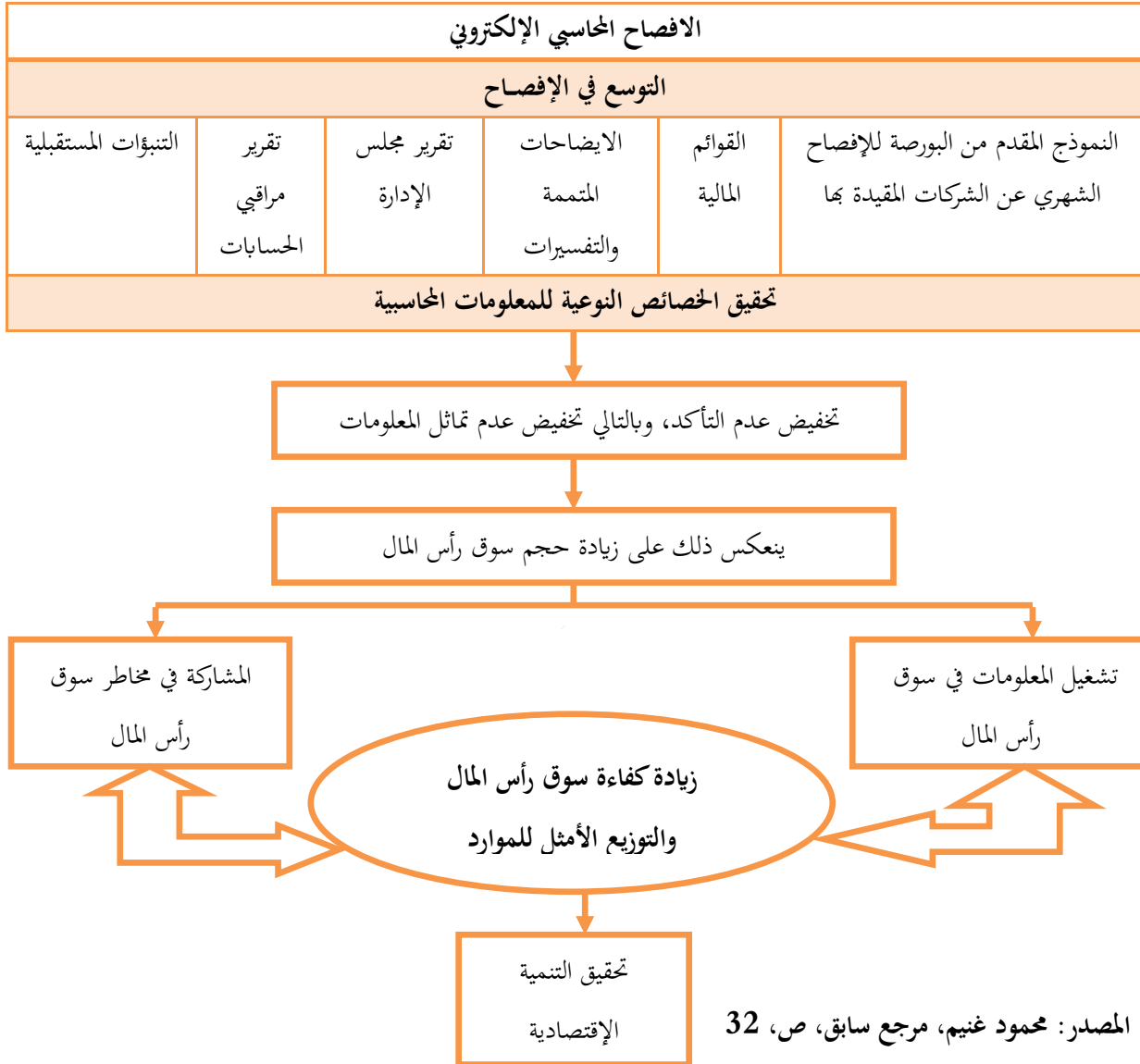
- ✚ ترشيد القرارات الإقتصادية وحسن توزيعها بين قرارات الإستثمار؛

⁸² ابراهيم حاتم الحلاق، مرجع سابق، ص، 41.

تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

المطلب الثالث: علاقة الإفصاح بكفاءة الأسواق المالية

أصبح الإفصاح في هذه الأيام عصب الأسواق المالية ذات الكفاءة، فالسوق الذي يقيس مجموعة المعلومات المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية لسعر الورقة المالية بسرعة ودقة يعتبر سوقاً كفواً، والذي يعرف بأنه السوق الذي تعكس فيه أسعار الورقة المالية كافة المعلومات المتاحة التي تتعلق بالأحداث الماضية والجارية بشكل كامل. والعلاقة بين الكفاءة ومدى توفر المعلومات هي علاقة عضوية وطردية، بمعنى أن المعلومات من حيث توافرها ومستوى جودتها أساس لكفاءة الأسواق المالية، فالمستثمرين الذين يتوفر لهم ذات القدر من المعلومات يمكنهم تحقيق عوائد تتناسب وعائد السوق، في حين أن المستثمرين الذين يحصلون على معلومات داخلية (وهي العدو الأول للاستثمار السليم)، لا تتوفر لغيرهم والتي تمكنهم من تحقيق عوائد تفوق عوائد السوق لتمتعهم بوضع احتكاري لما يحصلون عليه من معلومات غير متاحة للسوق بأكمله، واستئثار بعض المستثمرين بالمعلومات دون باقي المستثمرين بالسوق واستغلالها لمصلحتهم الذاتية على حساب الآخرين يسمى بسوء استخدام المعلومات الداخلية، وهو عمل تجرمه كافة التشريعات المنظمة لأسواق الأوراق المالية، ولعل الآثار المباشرة لاستئثار البعض بمعلومات غير معلنة أو غير مفصح عنها هو الارتفاع المصطنع وغير المبرر لأسعار الأوراق المالية، ومن ثم تسود السوق حالة من الإرتباك والفوضى قد تؤدي في النهاية إلى انهيار السوق بالكامل، والمنافسة تكون شديدة بين المستثمرين في ظل السوق الكفاء، فالكثير منهم يبحثون عن الأسهم المسعرة بسعر أقل من قيمتها الحقيقية، وفي حقيقة الأمر فإن تقلب الأسعار ليس له علاقة بكفاءة السوق، فالمستثمرون يواجهون المزيد من المعلومات من يوم لآخر، مما يعني أن جزء من هذا التقلب في الأسعار يرجع إلى المعلومات المتدفقة، ومن ثم يترتب عن تجميع و تحليل تلك المعلومات الاستفادة منها في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة⁸³.



الشكل - 2- العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وكفاءة الأسواق المالية

المبحث الثالث: علاقة الإفصاح بالاستثمار في سوق الأوراق الماليةالمطلب الأول: أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في كفاءة الأسواق المالية

تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات والبيانات المناسبة للمستثمرين من حيث سرعة تدفقها، وانخفاض تكلفة الحصول عليها، وعدالة فرص الاستفادة منها. إن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية يتجلى بشقين⁸⁴:

➤ **الدور التيسيري (Facilitating Role):** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

➤ **الدور التأثيري (Influencing Role):** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ولهذا يمكن أن تساهم المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمنشورة، في التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المحدودة على المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها المجتمع، بحيث تتحقق مصلحة المستثمرين سواء كانوا أفراداً أم اعتباريين ومصلحة المجتمع الذي تعمل فيه الشركات، فالمعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد من ناحيتين أساسيتين، هما:

✓ تعتبر المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في وضع هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تخصيص الموارد المحدودة بين المشاريع الاستثمارية وفي تخصيص الأوراق المالية بين المستثمرين؛

✓ إن المعلومات المحاسبية يمكن أن تساعد المستثمرين في اختيار أفضل محفظة أوراق مالية تقابل احتياجاتهم، ويمكن تحقيق ذلك بالإفصاح عن المعلومات العامة المتوفرة عن الشركات دون إخفاء أية معلومة يمكن أن يستفيد منها البعض دون الآخرين، وهو ما يعبر عنه بكفاءة السوق.

وتنعكس أهمية المعلومات المالية وغيرها من المعلومات غير المالية في ثقة المستثمرين والمتعاملين بكفاءة سوق الأوراق المالية، حيث تتحدد درجة هذه الثقة بنوعية هذه المعلومات، وكميتها المتاحة لعموم المستثمرين وبتكلفة زهيدة ومنفعة كبيرة بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهة التي أصدرت الورقة المالية وظروف سوق التداول بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العام في الدولة.

ويمكن القول ان المعلومات المحاسبية المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر المرتبطة بها. من حيث تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وحجم التعامل، وبالتالي حشد المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية، وتحقيق التخصيص الكفء للموارد المالية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لذا فإن الأسواق التي تتميز بالكفاءة تساعد على رفع كفاءة المشاريع وتنشيط تنمية الإقتصاد.

⁸⁴ دما رزق محاميد، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة الأسواق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2015، ص، 41.

المطلب الثاني: أثر عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية

أولاً: ماهية عدم تماثل المعلومات

1- تعريف عدم تماثل المعلومات:

تعرف على أنها مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة، للأطراف المتنوعة المختلفة بشأن المعاملات، والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في اتمام الصفقات⁸⁵.

2- أشكال وصور عدم تماثل المعلومات⁸⁶:

حيث أن هناك شكلين لعدم تماثل المعلومات وهما:

✚ عدم التماثل أو عدم المساواة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية من جهة أخرى؛

✚ عدم التماثل أو عدم المساواة بين الأطراف الخارجية بعضها البعض.

ويأخذ عدم تماثل المعلومات صورتين هما:

❖ **التدخل الأخلاقي (Moral Hazard):** يركز على العلاقة بين الإدارة والملاك، حيث تنشأ المخاطر الأخلاقية نتيجة إسناد إدارة الشركة على وكيل عن الملاك، في هذه الحالة يكون المدير وكيل عن الملاك في إدارة الموارد بقصد تعظيم الثروة، ونتيجة لفقد المعلومات الكافية، وعدم القدرة على متابعة أنشطة الإدارة بجانب وجود تعارض في المصالح بين المديرين والملاك، فإن المديرين ربما يحاولو تعظيم مصالحهم بجانب مصالح الملاك.

❖ **الإختيار غير الملائم (Adverse Selection):** يركز على العلاقة بين الملاك، ويحدث في ظل وجود فئة معينة يكون لديها معلومات مميزة دون غيرها، وهذه الظروف تحدث بين بائع ومشتري في عملية تؤدي إلى حدوث خسائر لطرف منهما، على سبيل المثال، مالك الشركة لديه معلومات بشأن تدهور سعر السهم مستقبلاً، وفي المقابل المشتري لا يعلم بتلك المعلومات، في مثل تلك الظروف يحقق المشتري خسائر نتيجة التعامل على السهم.

ويمكن استخلاص مصادر عدم التماثل في الآتي:

✓ مشكلة الوكالة؛

✓ تسريب المعلومات المحاسبية؛

⁸⁵ محمود رجب يس غنيم، مرجع سابق، ص، 13.

⁸⁶ المرجع نفسه، ص، 14.

✓ طول فترة التقرير المالي.

إن طول فترة التقرير المالي، يؤدي إلى بعض المستثمرين الحصول على المعلومات من داخل الشركات، مما يؤثر على كفاءة الأسواق المالية.

ثانياً: مقياس عدم تماثل المعلومات:

تصنف مقياس عدم التماثل إلى مايلي:⁸⁷

1- المقاييس المرتبطة بالتحليلين الماليين: وتشمل:

- اختلاف تنبؤات المحللين الماليين؛
- مدى تتبع المحللين الماليين للشركة؛
- مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين.

2- المقاييس المرتبطة بتداول الأسهم في السوق: وتشمل:

- مدى السعر Bid – Ask Spread؛
- حجم التداول للأسعار المرغوبة Bid – Ask Depth.

3- المقاييس المرتبطة بأسعار وعوائد الأسهم: وتشمل:

- درجة تقلب أو تذبذب أسعار الأسهم Prices / Returns Volatility؛
- العائد على مبادلات الداخلين Returns to Insider Trades.

4- المقاييس المرتبطة بالفرص الإستثمارية المتاحة للشركة: وتشمل:

- الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركة Book Value / Market Value؛
- نسبة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الدفترية Market – to- Book Asset Ratio؛
- نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم Price – Earning Ratio.

ثالثاً: الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات: ان عدم تماثل المعلومات أن يكون لدى احد أطراف العملية معلومات افضل

وأكثر من المعلومات المتاحة لأطراف أخرى، وعدم تماثل المعلومات يؤدي إلى المخاطر التالية:

✚ سوء الفهم؛

✚ سوء التفسير؛

✚ سوء الاستنتاج والاستدلال.

إذا في حالة عدم تماثل المعلومات تحدث مخاطر غير مرغوبة مثل مايلي⁸⁸:

✓ تخفيض درجة السيولة للأوراق المالية؛

✓ زيادة تكاليف العمليات؛

✓ صغر حجم السوق (بمعنى قلة الاوراق المعروضة للبيع أو الشراء)؛

✓ انخفاض حجم العمليات وقيمتها (قيمة الأسهم المباعة والمشتراة في فترة معينة).

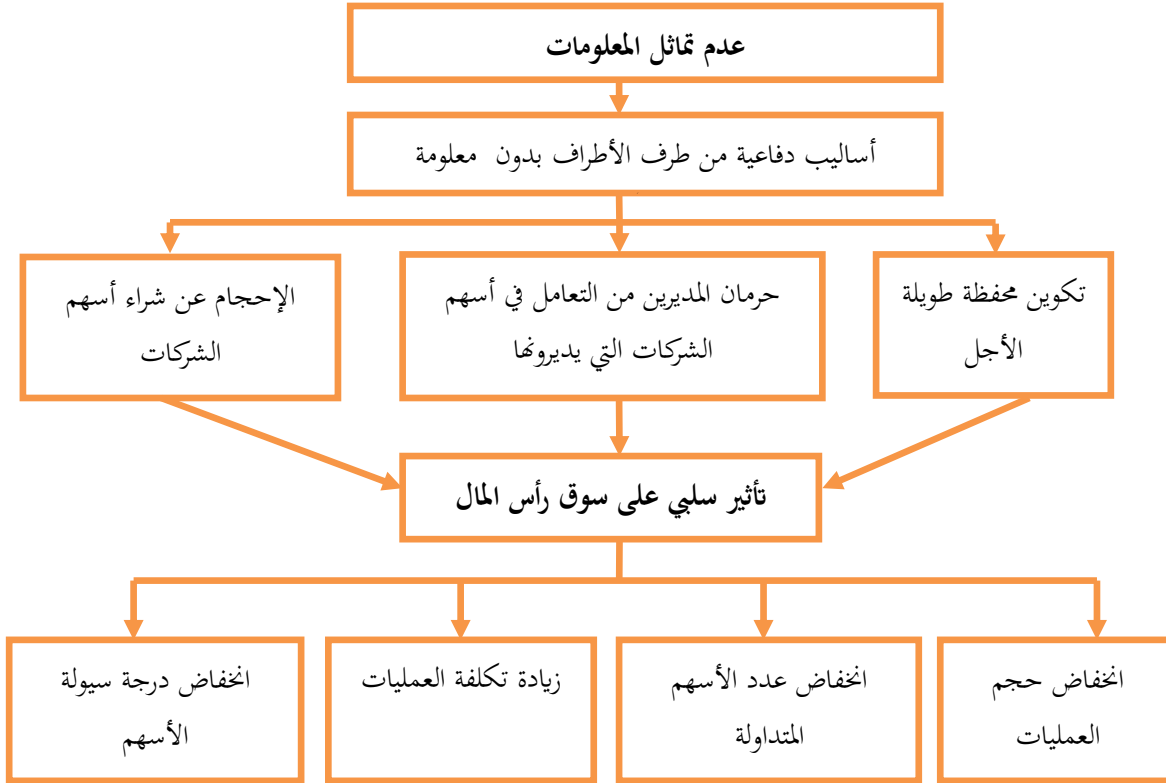
وكل ماسبق من مخاطر يؤدي إلى عدم كفاءة الأسواق المالية، وانعكاس ذلك على الإقتصاد القومي كله، كما أنه يمكن تخفيض هذه المخاطر عن طريق مدخلين :

● تخفيض عدم تماثل المعلومات: عن طريق زيادة مستوى الفهم المتبادل بين الطرفين (الإدارة والمستثمرين)؛

● تقديم ضمان: يغطي مخاطر عدم تماثل المعلومات، وذلك عن طريق تقسيم المخاطرة بين الطرفين (الإدارة والمستثمرين).

آثار عدم تماثل المعلومات على سوق رأس المال، تجعل الاطراف بدون معلومات يلجأون إلى أساليب دفاعية لتحمي نفسها من استغلال الأطراف ذوي المعلومات، مثل الإنسحاب من سوق رأس المال ككل، مما يؤدي إلى صغر حجم سوق رأس المال وزيادة تكلفة عملياتها، وهو ما يؤدي إلى تخفيض سيولة الأسهم، مما يؤثر سلبا على حركة الاستثمار والتنمية الإقتصادية، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل - 3 - أثر عدم تماثل المعلومات على سوق رأس المال



المصدر: محمود رجب غنيم، مرجع سابق، ص، 18.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية

الفرع الأول: عملية اتخاذ القرار

من المؤكد عند المفكرين اليوم أن تصرفات الأفراد وجهودهم إما تكون نتيجة للتفكير أو نتيجة اللاشعور، فإذا كانت تصرفات الأفراد قد حدثت بعد التفكير، فإن الأفراد قد اتخذوا قراراً، أما إذا كانت التصرفات لا شعورية (أو مجرد رد فعل لا شعوري) فإنه لا يمكن التحدث عن اتخاذ القرار، فالأساس في اتخاذ القرار هو اختيار تصرف معين بعد دراسة وتفكير، وقد أكد أغلبية رجال الفكر الإداري أن أساس اتخاذ القرار هو وجود البدائل، فوجودها يعني إمكانية الاختيار مما يتطلب توفير أكبر قدر من الدقة والموضوعية وبعد عن الانحياز الذاتي والاعتبارات الشخصية والمصلحية، مما يوفر للقرار المتخذ قدراً كافياً من الفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة⁸⁹.

⁸⁹ ابراهيم حاتم الحلاق، دور الإفصاح في اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصات الأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، 2014، ص ص، 102-104

وقد عرفت عملية اتخاذ القرار بشكل عام بأنها "عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقا للأهداف المراد تحقيقها"، أو هي "عملية اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أساس عملية المفاضلة"

وتمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل كما يلي:

- ✓ تحديد الهدف؛
- ✓ حصر البدائل الممكنة؛
- ✓ تقييم البدائل المتاحة؛
- ✓ اختيار البديل الأمثل؛
- ✓ المتابعة و التحقيق من صحة الاختيار.

وتعتبر المعلومات هي العنصر الرئيسي والحاسم في اتخاذ القرار الاستثماري في أسواق الأوراق المالية، فالمعلومات هي التي تمكن المستثمر من الحكم على جدوى الاستثمار مدى ملائمته لأهدافه الاستثمارية، حيث يؤدي نظام الإفصاح الجيد إلى انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول الأحوال المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، أي أنه عن طريق اتباع سياسة محاسبية سليمة والعناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى الشركة، وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم.

وكلما زادت جودة المعلومات أدى ذلك إلى انخفاض ظاهرة تردد متخذي القرارات، والعكس بالعكس ويتمثل هذا التأثير الإيجابي حين تؤدي زيادة جودة المعلومات إلى تخفيض ظاهرة تردد متخذي القرارات وتمكينهم من اتخاذ القرار الأمثل الذي يحقق الهدف المطلوب، ويتحقق هذا التأثير الإيجابي فقط في حالة توافر الإدراك العلمي والخبرة لدى متخذي القرار لفهم واستيعاب جودة المعلومات لاتخاذ القرار الأمثل، وبالمقابل قد يكون هناك أيضا تأثير سلبي لجودة المعلومات المحاسبية على متخذي القرارات، حيث تؤدي زيادة جودة المعلومات المحاسبية إلى زيادة درجة تردد متخذي القرارات أو إلى إحصامهم عن اتخاذ القرار، ويحد هذا التأثير السلبي فقط في حال انخفاض مستوى الإدراك العلمي والخبرة لدى متخذي القرار، أو في حالة نقص ثقة متخذ القرار في جودة المعلومات المستخدمة في صنع القرارات الاستثمارية.

وبالتالي فالمعلومات في الأسواق المالية تمثل المحرك الأساسي للأسعار فتسعير الورقة المالية ينبع أساسا من التقييمات المختلفة لسعرها والتي تنعكس بدورها بصورة عرض أو طلب ليأخذ مكانه على شاشات التداول في البورصات، أما عن سبب الاختلاف بين التقييمات لسعر الورقة المالية الواحدة فيعود لاختلاف وجهات النظر الشخصية لنفس المعلومات بين المستثمرين والتي تتباين بين مستثمر وآخر، نتيجة للأسلوب الذي اعتمده في تحليل وتقييم سعر هذه الورقة والتطلعات المستقبلية المتفائلة أو المتشائم حولها، وبالتالي فإن القيمة الحقيقية للورقة المالية بالنسبة لمستثمر ما تختلف عن قيمتها الحقيقية بالنسبة لمستثمر آخر، حيث أن خلفية وافتراضات كل واحد منها تختلف عن الآخر فلا يوجد إجماع بين فئات المستثمرين على هذه القيمة ولو حدث ذلك، فإن الفرق بين هذه القيمة والسعر السوقي سوف تختفي والسبب في ذلك أن القيمة الحقيقية لا تحسب من واقع أرقام ومعادلات ثابتة بل من واقع افتراضات وتوقعات ومشاعر تختلف من مستثمر لآخر.

الفرع الثاني: المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأسواق المالية ومصادر الحصول عليها

أولاً: المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأسواق المالية

لكي يتمكن المستثمر من اتخاذ القرار السليم المتعلق بشراء أو بيع ورقة مالية ما، ينبغي أن يتوافر لديه المعلومات التي يحتمل أن تؤثر على القيمة السوقية لها، وهو ما يتطلب بدوره الوقوف على العوامل المحددة لتلك القيمة، فمعرفة تلك العوامل من شأنها أن تكشف عن الصدر الملائم للحصول عليها، ويحتاج المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تمكنهم من تحقيق الآتي⁹⁰:

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر، وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من ارتفاع في قيمة الأسهم؛
- تقدير درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم، وتمثل في درجة التباين لعائد السهم، التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق، وهي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للشركة نفسها، والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة؛
- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية، ويهدف المستثمر من تكوين المحفظة إلى تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.

ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري كما يلي⁹¹:

أ- معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للإقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والإستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، معدلات التضخم، ومعدلات الضرائب، بالإضافة إلى معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع، ومستوى المعيشة، وأنماط الإستهلاك فيه، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة، واستقرار سياسات الإستثمار خاصة، وأخيراً معلومات عن سوق رأس المال، ودرجة نموها، وحجم التعامل فيها، والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية.

ب- معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

ويقصد بها البيانات والمعلومات ذات العلاقة بأداء القطاع الإقتصادي، مثل قطاع الزراعة والبتروك والسياسة والفنادق، وكذلك القطاعات الفرعية داخل كل قطاع، مثل قطاع الصناعات الغذائية والهندسية والدوائية. ويهتم المستثمرون بالحصول على المعلومات عن الشركات الرائدة في كل قطاع، وما يطرأ على كل شركة من تغيرات اقتصادية وتغيرات في مراكزها المالية. كما يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بمعدل الأرباح وعوائد الأسهم في القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة به، ودرجة المنافسة الموجودة.

ج- معلومات عن الشركة المصدرة للأوراق المالية:

⁹⁰ إبراهيم حاتم الحلاق، مرجع سابق، ص، 43.

⁹¹ المرجع نفسه، ص ص، 43-45.

تتباين المنشآت فيما بينها حتى لو كانت تنتمي لنفس الصناعة، ومن بين مجالات التباين المستوى التكنولوجي للمعلومات، والتنظيم، والمركز التنافسي، وهيكل التمويل، وما شابه ذلك، وعادة ما تتفوق المنشأة في مجال أو مجالات معينة دون غيرها، إذ من الصعب وجود منشأة تتفوق على غيرها من المنشآت في كافة المجالات.

د- إضافة إلى ما سبق يهتم المستخدمون الخارجيون (وأهمهم فئة المستثمرون ثم المقرضين) بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الثلاث التالية:

- 1- التدفقات النقدية: التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية وهي تمثل استرداداً لأموال المستثمرين في المنشأة.
- 2- معرفة القدرة الكسبية للمنشأة: أي مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة و في الفترة الحالية و التنبؤ للفترة التالية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين و سداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.
- 3- تقييم الوضع المالي للمنشأة: بثلاثة اعتبارات رئيسية مرتبطة و هي:
 - ❖ السيولة: ويقصد بها قدرة المنشأة على مواجهة و سداد التزاماتها في الأجل القصير؛
 - ❖ البسر المالي: وهو قدرة المنشأة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها و ديونها والقروض الطويلة الأجل؛
 - ❖ الربحية: و هي قدرة المنشأة على توليد موارد اقتصادية مضافة و تتمثل الربحية في إنتاج سلع وخدمات ثم بيعها بسعر يزيد عن تكلفة الموارد المستنفذة في تلك الأنشطة.

ثانياً: مصادر المعلومات المختلفة للمستثمر:

يتسع مصطلح مصادر المعلومات ليعني جميع الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى المستفيدين منها، واذ كانت تلك المعلومات ذات قيمة وأهمية للمستثمرين فإنها عادة ما تكون متاحة بالمجان أو بتكاليف زهيدة. ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى نوعين هما⁹²:

1- مصادر داخلية من المنشأة:

وتشمل المصادر الداخلية للمعلومات مايلي:

- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية؛
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛
- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية)؛
- تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية واحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛
- تقرير مفتش الحسابات: وما قد يحويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.
- قوائم تنبؤات الإدارة.

2- مصادر خارجية: وتشمل أمصادر الخارجية ما يلي:

- الصحف المحلية و المجالات المتخصصة بالشأن الإقتصادي؛
- النشرات التي تصدرها بورصة الأوراق المالية؛
- البيانات التي تصدرها صناديق الإستثمار؛
- المنشورات التي يصدرها البنك المركزي والجهات الحكومية الأخرى؛
- مطبوعات بيوت السمسة؛
- بنوك المعلومات التي توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين أساسيين، المبحث الأول حول مؤشرات السوق المالية، مفهومها، أنواعها، أهميتها، أما المبحث الثاني تم التركيز فيه على الإفصاح بالأسواق المالية، من خلال حدود الإفصاح وأهميته في الأسواق المالية، وعلاقة الإفصاح بكفاءة الأسواق المالية، وتم التطرق أيضا لأثر عدم تماثل المعلومات، والمعلومات اللازمة للمستثمرين ومصادر الحصول عليها.

ونستنتج من هذا الفصل أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة في الأسواق المالية، لأنه يساهم في زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي جودة اتخاذ القرارات المناسبة من طرف الأطراف الفاعلين في هذه الأسواق، كما أن تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وخلق فرص متكافئة للمستثمرين، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات في المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية، مما يؤدي الى زيادة كفاءة هذه الأخيرة.

الفصل الثالث:

مدى تأثير تطبيق الإفصاح

المحاسبي الإلكتروني

على أداء السوق المالي

الجزائري

تمهيد:

بعدها تناولنا في الفصلين الأول والثاني الأدبيات النظرية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني والأسواق المالية، وتأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على زيادة كفاءة الأسواق المالية، يأتي الفصل الثالث الذي يشمل الدراسة التطبيقية والتي هي اسقاط للمفاهيم النظرية ومدى تطبيقها في البيئة الجزائرية، بما ذلك اختيار صحة الفرضيات التي تم طرحها في هذا الموضوع وهي كالآتي:

الفرضية الأولى: البيئة الجزائرية تطبق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؛

الفرضية الثانية: هناك عدة متطلبات ومقومات للإفصاح المحاسبي الإلكتروني تساعد على توفير المعلومات في الوقت المناسب؛

الفرضية الثالثة: يمكن القول ان الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أصبح ضرورة حتمية في تطور السوق المالي الجزائري وتحسين أدائه.

ولاختبار صحة الفرضيات من عدمها قنا باجراء دراسة حالة عبر الانترنت لمجموعة من الشركات الجزائرية التي تملك مواقع الكترونية والتي لا تملك موقعا الكترونيا، لمعرفة مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية، واعتمدنا كذلك على استمارة الاستبيان توزع على مستخدمي المعلومة المالية، من خلال محورين المحور الأول حول مدى أهمية تطبيق متطلبات ومقومات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية والمحور الثاني مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أداء المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر (بورصة القيم المنقولة)

وقصد الوصول إلى النتائج المسطرة قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

- **المبحث الأول:** دراسة حالة لمجموعة الشركات الجزائرية عبر شبكة الأترنت؛
- **المبحث الثاني:** مدى أهمية تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية (استمارة استبيان)؛
- **المبحث الثالث:** مدى تأثير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على أداء المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر (استمارة استبيان).

المبحث الأول: دراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عبر شبكة الانترنت

رغم سقف التطور التكنولوجي الذي وصل إليه العالم في الوقت الراهن، وسرعة انتقال المعلومة المالية من مصدرها إلى مستخدمها، والاتجاه إلى رقمنة المعلومات تبقى البيئة الجزائرية لم تكنسي الطابع الإلكتروني بشكل كامل لحد هذه اللحظة، حيث ان هناك مؤسسات تملك موقع إلكتروني ومؤسسات أخرى لا تملك موقع الكتروني، وأحيانا المؤسسات التي لها موقعا الكترونيا لا تستخدمه في الإفصاح عن معلوماتها المالية. وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عبر شبكة الأترنت.

المطلب الأول : منهجية وحدود الدراسة

الفرع الأول: فرضيات الدراسة

قمنا بصياغة الفرضية وسيتم إختبارها بناءً على شبك الأترنت للوقوف على مدى تطابق وجهة النظر التي عبرنا عليها من خلال هذه الفرضية.

الفرضية : أن المؤسسات الجزائرية تطبق الإفصاح الإلكتروني.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

دراسة حالة لمجموعة من الشركات عبر شبكة الأترنت.

الفرع الثالث: طرق جمع البيانات

إعتمدنا في هذه الدراسة أسلوب واحد في جمع البيانات وهو تحليل محتوى المواقع الإلكترونية، إذ إعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات لجمع بعض المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى ذلك قمنا بالبحث في محرك البحث www.google.com للشركات التي لم نجد لها موقع الكتروني.

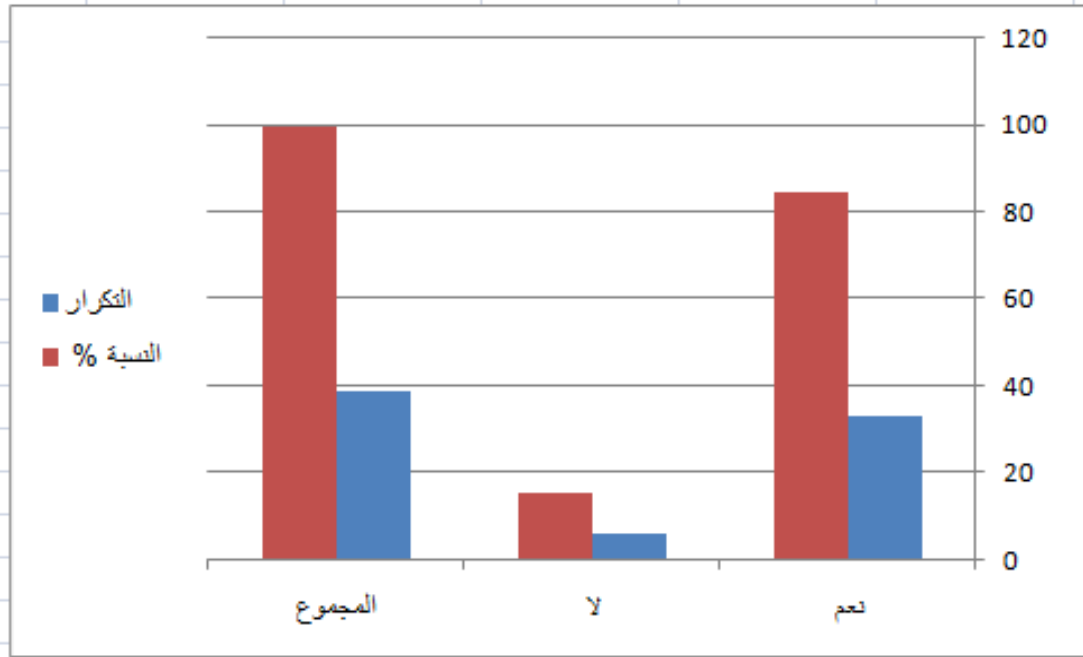
المطلب الثاني: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية

الجدول رقم (2-1) : يمثل عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني

D	C	B	A
المجموع	Y	نعم	البيان
39	6	33	التكرار
100	15.3846154	84.6153846	النسبة %

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الملحق رقم 01

الشكل رقم : (1-2) : نسب عدد الشركات التي تمتلك موقع إلكتروني



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول

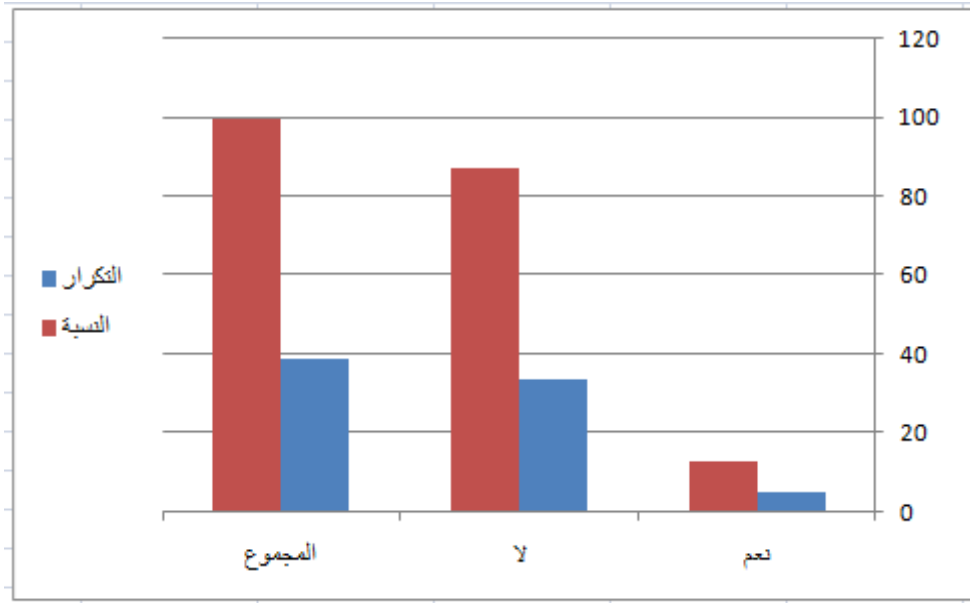
من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة الشركات التي لديها موقع إلكتروني هي 84.61% من مجموع نسبة الشركات المدروسة و هذا يبين أن المؤسسات الجزائرية تمتلك أغلبها موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت ، بينما منا نسبته 15.38% من المؤسسات الجزائرية لا تمتلك من الأساس موقع إلكتروني و هذا راجع غلى جهل هذه المؤسسات الجزائرية للمعلوماتية و كذلك نقص التأطير البشري في الإعلام الألى.

الجدول رقم (2-2): يبين عدد الشركات التي تتبع الإفصاح أولاً تتبعه إلكترونياً

D	C	B	A
المجموع	لا	نعم	البيان
39	34	5	التكرار
100	87.1794872	12.8205128	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الملحق رقم 01

الشكل رقم (2-2) : نسبة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرسة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن نسبة الشركات التي تفصح إلكترونياً هي 12.82% و هي نسبة ضعيفة جداً و هذا راجع إلى إعتبار المؤسسات الجزائرية أن الإفصاح الإلكتروني غير مجدي ولا يلاءم الواقع الإقتصادي الجزائري ، في حين أن مانسبته 87.17% من المؤسسات الجزائرية لا تفصح إلكترونياً و هذا راجع إلى عدة أسباب منها التخوف من المنافسين وسرية المعلومات وغيرها من الأمور التي هي في نظر مستخدمي المعلومة المالية ستضر برحمتهم ، و قد قسنا هذه الإحصائيات بناءً على المؤشرات المالية المنشورة أو الغير منشورة على شبكة الإنترنت .

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن نسبة 84.61% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدرسة لديها موقع إلكتروني
- ✓ أن نسبة 15.38% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدرسة ليس لديها موقع إلكتروني
- ✓ أن نسبة 12.82% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدرسة تفصح إلكترونياً
- ✓ أن نسبة 87.17% من الشركات الجزائرية من أصل 39 شركة مدرسة لا تفصح إلكترونياً

المبحث الثاني: مدى أهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية

لمعرفة مدى تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة الجزائرية، قمنا في هذا الصدد بتصميم استمارة استبيان تمحورت أسئلته حول أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني و كيفية تأثير المعلومة حاولنا في هذا الصدد إستقراء و إستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حيث يتمثلون عموما في :

- ❖ موظفي في البنوك
- ❖ موظفين و إطارات في إدارة الضرائب
- ❖ الخبراء المحاسبين المعتمدين و المتربصين في مكاتب المحاسبة
- ❖ إطارات في شركات إقتصادية

ملاحظة :

في ظل الاجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد . 19) ، لم يتم تطبيق الاستبيان في الجانب التطبيقي بشكل كامل ودقيق ، وهذا راجع إلى علاقة التواصل مع العينة موضوع الدراسة

الخاتمة

خاتمة:

هناك علاقة وطيدة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وتحسين مستوى أداء الاسواق المالية ورفع كفاءتها، إذ تتأثر هذه الأخيرة بمستوى الإفصاح الإلكتروني لما له من دوراً فعالاً في تعزيز جودة المعلومة المالية وذلك من خلال الشفافية و المصدقية وسرعة توفرها ومساهمتها في اتخاذ القرار .

النتائج العامة:

من خلال الدراسات الميدانية و بناءً على آراء بعض الخبراء المحاسبين توصلنا إلى النتائج التالية:

أولاً : النتائج:

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الحالة توصلت الباحثة إلى الآتي:

- ✓ الالتزام بقواعد النشر الإلكتروني يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة بالاسواق المالية.
- ✓ توحيد معايير النشر الإلكتروني أدى إلى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.
- ✓ ساهم نشر التقارير المالية إلكترونياً في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها بالسوق المالية.
- ✓ النشر الإلكتروني للتقارير المالية ساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية
- ✓ نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب ساعد علي اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين بسوق المالية.
- ✓ النشر الآلي للمعلومات دعم مستوي القدرة التنبؤية للمستثمرين في الأوراق المالية.
- ✓ توفير الأدلة والقرائن الكافية ساهم في تحقيق المصدقية بالمعلومات المنشورة إلكترونياً بسوق الأوراق المالية.
- ✓ توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين أدى إلى رفع كفاءة الأسواق المالية.
- ✓ النشر الفوري للتقارير المالية ساعد المستثمرين علي اختيار البديل الأمثل.
- ✓ استخدام الروابط ومواقع الانترنت لدمج التقارير المالية المنشورة ساعد المستثمرين علي إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الملائمة بالأسواق المالية.
- ✓ توفير المعلومات المحاسبية بصورة إلكترونية تساهم في عرض التقارير المالية بصورة مثلى بالأسواق المالية.

ثانياً :التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة تعرض الباحثة التوصيات الآتية:

- ✓ اهتمام شركات الوساطة المالية المدرجة بسوق المالية بتوسيع نطاق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- ✓ الوعي والإدراك لأهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في المؤسسات الجزائرية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- ✓ الالتزام بقواعد النشر الإلكتروني في المعلومات المنشورة لتقليل التكاليف و سرعة نشر المعلومة المالية.
- ✓ نشر التقارير المالية التي تتصف بمخاصية الملائمة والموثوقية والثبات إلكترونياً وتحديثها بصورة فورية بسوق المالي لمساعدة متخذي القرار للتكيف مع المعلومات الجديدة.
- ✓ المطالبة بالمزيد من الإفصاح الإلكتروني بالمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية.

- ✓ المزيد من البحوث والدراسات المحاسبية حول الإفصاح المحاسبي الإلكتروني خاصة من ناحية تأثيره على البيئة الجزائرية.
- ✓ التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين والمحاسبين من اجل مواكبة التقنية الحديثة والاستفادة من مميزات الحاسب الإلكتروني في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالسوق الماليه
- ✓ التوسع في الإفصاح الإلكتروني ليشمل المعلومات الغير مالية مثل الإفصاح عن الموارد البشرية والإفصاح عن المعلومات البيئية والمعلومات الاجتماعية. وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على اموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها.

- ✓ الإفصاح المحاسبي الدقيق عند تقديم المعلومات للمستفيدين حتي لا يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة بالسوق المالية.
- ✓ الدراسة الكافية للمعلومات المتوفرة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك نسبة لتأثير هذه القرارات على الشركة وارتفاع تكلفتها بسوق المالية.

ثالثا: آفاق الدراسة مستقبلية:

- المراجعة الإلكترونية ودورها في الحد من مخاطر النشر الإلكتروني بسوق الأوراق المالية.
- العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وفعالية اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- دور المراجعة الإلكترونية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بشركات المدرجة بالأسواق المالية.



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

نحييكم بأطيب التحيات وبعد:

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تخرج مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في المحاسبة والجباية المعمقة.

بعنوان " متطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على أداء الأسواق المالية " دراسة حالة للسوق المالي الجزائري، قمنا بتصميم استمارة استبيان والتي تتعلق بموضوع الدراسة والموجهة لعدة فئات من مستخدمي المعلومة المالية، لمعرفة مدى أهمية تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية من جهة، ومدى تأثيره على أداء المؤسسات المدرجة بالسوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر) من جهة أخرى.

لذلك نرجو منكم التكرم والاجابة على هذه الأسئلة التي تساهم في تقييم هذه الدراسة، وتزويدنا بأرائكم القيمة و وجهة نظركم من خلال وضع إشارة (x) على الإجابة التي ترونها مناسبة، ونعلمكم أن اجابتم ستكون محل السرية التامة، ولا تستغل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتم .

إعداد الطالبة : دقيش فاطمة

الموسم الجامعي: 2019 / 2020

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة (المعلومات الشخصية)

- | | | | | | | |
|--------------------------|----------------|--------------------------|-------------------|--------------------------|----------------|---------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | 45 سنة فما فوق | <input type="checkbox"/> | أنثى | <input type="checkbox"/> | ذكر | 1. <u>الجنس</u> : |
| <input type="checkbox"/> | دكتوراه | <input type="checkbox"/> | 36 – 45 سنة | <input type="checkbox"/> | 25 – 35 سنة | 2. <u>العمر</u> : |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | ماجستير/ ماجستير | <input type="checkbox"/> | شهادة ليسانس | 3. <u>المؤهل العلمي</u> : |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | محاسب معتمد | <input type="checkbox"/> | محافظ حسابات | 4. <u>الوظيفة</u> : |
| <input type="checkbox"/> | | <input type="checkbox"/> | وظيفة أخرى أذكرها | <input type="checkbox"/> | أستاذ جامعي | |
| <input type="checkbox"/> | 10 سنوات فأكثر | <input type="checkbox"/> | من 5 – 10 سنوات | <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات | 5. <u>الخبرة</u> : |
| <input type="checkbox"/> | أعمال حرة | <input type="checkbox"/> | قطاع خاص | <input type="checkbox"/> | قطاع حكومي | 6. <u>القطاع المنتمي إليه</u> : |

القسم الثاني: محوري الاستبيان

المحور الأول: مدى أهمية متطلبات تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية				
الرقم	السؤال	موافق	غير موافق	محايد
1	يتطلب الإفصاح الإلكتروني توفر المؤسسة على موقع الكتروني فعال			
2	يساهم الإفصاح الإلكتروني في تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة - الموثوقية - قابلية المقارنة - قابلية الفهم)			
3	يساهم الإفصاح الإلكتروني في توفير التقارير المالية بصفة فورية لمستخدمي المعلومات			
4	الافصاح الالكتروني ملائم للبيئة الجزائرية			
5	يساهم تطبيق الإفصاح الإلكتروني بلغة xbrl يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات ومستوى شفافتها			
6	تطور الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى تمكين مستخدمي المعلومة من البحث والحصول على المعلومات الملاءمة بصورة أكثر كفاءة			
7	يزيد الافصاح الالكتروني من امكانية تحليل المعلومات المالية			
8	تطبيق الإفصاح الإلكتروني يوفر المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة			
9	يساهم الإفصاح الإلكتروني في زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها			
10	يرجع سبب عدم تفعيل الإفصاح الإلكتروني الى المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المعقدة، وعدم وجود تقنين واضح للممارسة العملية			

المحور الثاني: مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على أداء المؤسسات المدرجة بالسوق المالي الجزائري				
الرقم	السؤال	موافق	غير موافق	محايد
1	الإفصاح الإلكتروني يساعد في توفير معلومة نطية لجميع المستثمرين مما يساعد في رفع أداء المؤسسات المدرجة في السوق المالي			
2	يساهم نشر التقارير المالية إلكترونيا في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها (الشركة والمستثمر)			
3	النشر الإلكتروني للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة			

			فورية	
			4	الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين
			5	يساعد نشر التقارير المالية بصورة آلية في إتاحة الفرص الإستثمارية بصورة عادلة
			6	الالتزام بقواعد النشر الإلكتروني يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة
			7	النشر الآلي للمعلومات يزيد من القدرة التنبؤية للمستثمرين في الأوراق المالية
			8	توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصداقية بالمعلومات المنشورة إلكترونياً
			9	توفير المعلومات المحاسبية بصورة إلكترونية يساهم في أسلوب عرض التقارير المالية وزيادة جودتها
			10	يساهم تطور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق الشفافية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات
			11	تزيد خاصية الشفافية للإفصاح الإلكتروني للمعلومة المحاسبية من توسيع السوق المالي وزيادة حجم التداول فيه
			12	توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق المالية

هل تفصح إلكترونيًا	موقعها الإلكتروني	إسم الشركة	الرقم
نعم	SONATRACH-DZ.COM	شركة سوناطراك	01
نعم	SONELGAZ.DZ	شركة سونلغاز	02
نعم	ALGERIETELECOM.DZ	إتصالات الجزائر	03
لا	ORASCOMTELECOM.COM	أوراسكوم تيليكوم	04
لا	الصفحة الرئيسية	الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	05
لا	AIRALGERIE.DZ	الخطوط الجوية الجزائرية	06
لا	WWW.MOBILIS.DZ	موبيليس	07
لا	غير موجود	المصرف الوطني الجزائري	08
لا	WWW.CEVITAL.COM	سيفتال	09
لا	WWW.DJEZZY.COM	جازي	10
لا	HTTP://WWW.HAMOUD-BOUALEM.COM	حمود بوعلام	11
لا	الموقع الرسمي	إفري	12
لا	WWW.NAFTAL.DZ	نفطال	13
لا	Ooredoo.dz	نجمة (شركة إتصالات)	14
لا	www.aigle-azur.fr	إيغل أزور	15
لا	http://www.deant.dz.com	جيون إلكترونيك	16
لا	www.condor.dz	مطاحن الواحات	17
لا	غير موجود	شركة حداد للأشغال العمومية	18
لا	https://www.scimat.dz	شركة الإسمنت	19
لا	http://www.eniem.com.dz	أونيام للأدوات الكهرومنزلية	20
لا	غير موجود	طحكوت للنقل الجامعي	21
لا	http://www.henkel-gcc.com	شركة هانكل	22
نعم	www.rouiba.com.dz	روبية	23
لا	غير موجود	ENAP المؤسسة الوطنية للدهن	24
لا	WWW.TASSILIAIRLINES.DZ	شركة تاسيلي للطيران	25
نعم	WWW.SAA.DZ	الشركة الوطنية للتأمين	26

	غير موجود	GAM شركة التأمين	27
لا	http://www.caat.dz	CAAT شركة التأمين	28
لا	http://www.enie.dz	EINE شركة إيني	29
لا	www.vitaminedz.org	شركة ترانس بعوشي	30
لا	www.ade.dz	الجزائرية للمياه	31
لا	http://snvigroupe.dz	الشركة الوطنية للعربات الصناعية	32
لا	Ecocest.dg@gmail.com	شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير	33
لا	http://www.gcb.dz/ar	الشركة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB	34
لا	www.starofdesert.com	شركة نجم الصحراء	35
لا	emploisdz.com/ads	المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى GTB	36
لا	غير موجود	الشركة الجزائرية لأشغال الطرق	37
لا	www.bloomberg.com	شركة واسترن أطلس أنترناسيونال	38
لا	https://casnos.com.dz	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء CANSOS	39